أثر إرادة المبالغة في بنية الجملة العربية ودلالتها
دراسة تطبيقية في القرآن الكريم

دكتور
خالد إسماعيل حسّان
أستاذ مُشارك في النَّحْو والصَّرْف
جامعة طيْبَة بالمدينةِ المُنَوَّرَة – فرع العُلا
كلية العلوم والآداب – قسم اللُّغة العربيَّة

مُقَدِّمَة

مِنْ خصائصِ اللُّغةِ العربيَّةِ الفصحى الجمالُ الدّلاليُّ في الاستعمالِ اللغويّ شكلاً ومَضمونًا، ومِنْ صُور. هذا الجمالِ الدّلاليّ إرادةُ المُبالغة، فهي نَمطٌ فريدٌ في بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ صَرفيًّا مِن خلالِ الصّيغة، وتركيبيًّا «نحويًّا» مِن خلال الوصف، ودَلاليًّا. مِنْ خلالِ تصويرِ المَعنى المُراد وبلاغته، لذا يتطلبُ دراسته دراسةً علميَّةً مُستقِّلةً.

وَقَدْ دَفَعَني إلى دراسةِ موضوع «أثر إرادة المُبالغة في بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ ودَلالتها، دراسةً تطبيقيَّةً في القرآنِ الكريم»، تَفَرُّقُ مَسائِلِهِ في بُطونِ كُتُبِ معاني القرآنِ وإعرابه، وكُتُبِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وكُتُبِ النَّحْوِ العربيّ والصَّرْفِ واللُّغة، فأردْتُ ضَمَّ هذه المسائلِ المُبَعْثَرة، ودراسَتَها دراسةً علميَّةً مُسْتقِلَّةً، مِنْ خلالِ التطبيقِ على النَّصِّ القُرآنيّ، أوِّلِ مَصَادرِ الاحتجاجِ

في اللُّغةِ العربيَّةِ وأَصَحِّها، وعلى حدّ علمي لا تُوجَدُ دراسةٌ علميَّةٌ مُستقلَّةٌ تناولَتْ هذا الموضوعَ قديمًا أو حديثًا.

ويقومُ هذا البحثُ برصدِ ظاهرةِ أثرِ إرادةِ «قَصْد» المُبالغةِ في بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ، وتشخيصها ومُحاولة تحليلها و تفسيرها، ما أمكنَ ذلكَ، باستخدام منهجٍ يجمعُ بينَ الوصفِ والتحليلِ والتفسيرِ، أملاً في الوصول إلى بعضِ الضوابطِ الحاكمةِ مِنْ خلالِ استقراءِ الأمثلةِ القرآنيَّةِ والآراءِ الدَّارِسَةِ لَهُ، ومُنَاقشتها مُناقشةً مَوْضوعيَّة ما أمكننا ذلك، وصولاً إلى فِقْهِ الظاهرة اللِّسانيَّة العربيَّة.

وممّا تتغيَّاهُ هذه الدراسةُ محاولة مَعْرفة بعض صُورِ «مَظاهر» أثر إرادةِ المُبالغة صرفيًّا. وتركيبيًّا، وأسبابها، ووسائلها، وأغراضها. «فوائدها الدّلاليَّة»، رغبةً في مُحاولةِ اكتناه بعضِ أسرار البنيةِ والدّلالة في نظم القرآنِ الكريم.

وممّا استيقظَ نظري إلى فكرةِ إرادةِ المُبالغةِ محاولةُ بَيَانِ أثرِ اللُّغةِ الدّلاليّ بينَ المُخَاطِبِ والمُخَاطَبِ «السَّامع»، في مفهومِ الإرادة «القَصْد»، سواءٌ على مستوى الدّلالة الخارجيَّة في الواقع أم الدّلالة التصوُّريَّة في الذِّهْن، فثَمَّةَ عَلاقةٌ واشجةٌ بينَ الصُّورةِ الذِّهْنيَّةِ والشَّيْءِ في العالم الخارجيّ، مع الاستفادةِ مِنَ السِّياقِ المَقاليّ والمَقاميّ، وكذلك محاولة التماسِ الأثرِ النفسيّ للغة مِنْ خلالِ إرادةِ المُبالغة، فالعربُ تُبالغُ فيما هُمْ ببيانه أَعْنى وأَهمّ.

ومِن الجديرِ بالذِّكرِ هنا أنَّ دراسةَ صِيَغِ المُبالغةِ في الصَّرْف والنَّحْو العربيّ،[1] ليستْ مِنْ مَهام هذا البحثِ، فثَمَّةَ فرقٌ بينَ صِيَغِ المُبالغة عند النُّحاة والصَّرفيينَ، وبينَ عملنا هذا، مِنْ حيثُ الموضوع والغرض والرَّصد والتشخيص... فقَصْدي بالمُبالغة هنا زيادةُ الوصفِ والتصويرِ الجماليّ وتقوية المعنى وتنبيه المُخاطَب وقُوَّة التأثير....، مِنْ خلالِ العَلاقة بين اللفظ والمعنى في بنية الجملة، كما سنرى في مباحثه الآتية.

ويسعى البحثُ إلى دراسة أثر إرادة المُبالغة في البنية الصوتيَّة والصَّرْفيَّة والتركيبيَّة مِنْ خلالِ ما يأتي:

1. صُور « مَظاهر» المُبالغة.
2. أسباب استعمال المُبالغة.
3. وسائل المُبالغة صوتًا وصرفًا وتركيبًا.
4. خصائص المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة.

[1] () انظر: أحمد هندي، في صِيَغِ المُبالغة وبعض صُورها في العربية، القاهرة، دار النشر للجامعات، سنة 2016م. فقد تناولَ صِيَغَ المُبالَغَةِ بالرَّصدِ والتشخيص.

5 . الأغراض الدّلاليَّة للمُبالغة.

6 . العلاقة بين اللفظ والمعنى مِن خلال المُبالغة.

7 . دور العُدول في تحقيق المُبالغة.

8 . العَلاقة بين الأصل والفرع في تحقيق المُبالغة.

9 . دور المُعجم في الكشف عن بعض سمات المُبالغة.

10 . علاقة الحَمْل على اللفظ والحَمْل على المعنى بالمُبالغة.

ويشتملُ هذا البحثُ «أثر إرادة المُبالغة في بنية الجُمْلَة العربيَّة ودَلالتها، دراسةً تطبيقيَّةً في القرآنِ الكريم» على مُقَدِّمَةٍ ، ومَدْخَلٍ، وستةِ مَبَاحِثَ، وخاتمةٍ، والمصادرِ والمراجعِ التي اعتمدَ عليها البحثُ .

مَدْخَل

إنَّ تحريرَ المُصطلحِ ضرورةٌ علميَّةٌ، تجعلُ البحثَ مُنْضَبِطًا وواضحًا، فالمُصطلحُ هُوَ الأداةُ العلميَّةُ المُعينةُ على حُسْنِ الفَهْم ودِقَّتِه، وفيما يأتي تحريرُ مُصْطَلَحِ المُبالغة والعُدول .

المُبالَغَة لُغَةً :

بَلَغَ الشيءُ يَبْلُغُ بُلُوغًا وَبَلاغًا: وَصَلَ وانتهى، وشيءٌ بالِغٌ أيْ جَيِّد، والمُبالَغَة أنْ تبلغَ مِنَ العَمَلِ جَهْدَكَ. والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التبليغ[1].

[1] () الأزهريّ، تهذيب اللغة (بلغ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص 8/139-140، والجوهريّ، الصِّحاح، صِحَاح اللُّغة وتاج العربية (بلغ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، ص 4/1316، وابن مَنْظور، لسان العرب (بلغ)، بيروت، دار صادر، 1990م، ص 8/419-420.

والجِهَاد: هو المُبالغة في استفراغِ ما في الوُسْعِ بحرب أو لسان أو ما أطاق مِنْ شيء[2].

وممّا سبقَ نلحظُ أنَّ مُصطلح المُبالغة في اللُّغة يُطْلَقُ على بُلوغِ الجَهْدِ أو استفراغِ الجَهْدِ في القَوْلِ أو العَمَلِ.

المُبالَغَة اصطلاحًا :

المُبالَغَة: هي أنْ يَذكُرَ المُتكَلِّمُ وَصْفًا، فيزيدُ فيه، حَتَّى يكونَ أبلغَ في المَعْنى الذي قَصَدَهُ [2]

والمُبالَغَةُ ضَرْبانِ: مُبالغةٌ بالوَصْف، بأنْ يخرجَ إلى حَدِّ الاستحالة، ومنه قوله تعالى: **ﭐ نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين** [3]، ومُبالغةٌ بالصِّيغة[4].

وأمّا ابن جنّي فيرى أنَّ المُبالَغَةَ هي أنَّكَ «لابُدَّ أنْ تتركَ مَوْضِعًا إلى مَوَضِعٍ،إمّا لَفظًا إلى لَفظٍ، وإمّا جنسًا إلى جنس.... ولذلك أيضًا إذا أُريدَ بالفعل المُبالغة في معناه، أُخرِجَ عن مُعتاد حاله مِن التصَرُّفِ» [5].

وبناءً على ما سبقَ يستبين لنا أنَّ المُبالغةَ يُقْصَدُ بها زيادةٌ في الوصفِ والتصويرِ والبيانِ وشدّةِ التوكيدِ، وقد تكون وسيلة المُبالغة الصِّيغ أو الوصف، لتحقيق المعنى المُراد.

العَدْل لُغَةً [6]:

العَدْل خلاف الجَوْر، والعَدْل: المِثْل، وعَدَلَ عن الطريق، أَيْ: جارَ، والعَدْل: ما عادَلَ الشيءَ مِنْ غير جنسه، وهو مصدر.

العَدْل اصطلاحًا[7]:

العَدْل: خروج الاسم مِنْ صِيغتِه الأصليَّةِ إلى صيغةٍ أُخْرَى، وأنْ تُريدَ لفظًا فتعدلَ عنه.

---

2 () أبو عبد الله القَلْعيّ، المُعجم الفقهيّ، المُسَمَّى اللَّفظ المُسْتَغْرب مِنْ شواهد المُهَذَّب، تحقيق خالد إسماعيل حسّان، راجعه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الآداب، 2009م، ص 213.

2 () الكفويّ، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998م، ص 851.

3 () الأعراف: 7/40.

4 () الكفويّ، الكليات، ص 851.

5 () ابن جنّي، الخصائص، تحقيق مُحمَّد علي النَّجّار، بيروت، عالم الكتب، سنة 2010م، ص 663.

6 () أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللغة، (عدل) تحقيق عبد الله درويش، ومُحمَّد علي النَّجَّار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، ص 2/208. والجوهريّ، الصحاح، (عدل)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، بيروت، دار العلم للملايين، 1987/ ص 5/1760، وابن منظور، لسان العرب، (عدل)، بيروت، دار صادر، 1990م، ص 11/430.

7 () أبو البقاء الكَفَويّ، الكليات، ص 640، وعليّ بن مُحمَّد الشريف الجرجانيّ، التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبياريّ، القاهرة، دار الريَّان للتراث، شركة الفتح للطباعة، 1403هـ، ص 147.

المبحث الأوَّل
المُبالغة في المَبْنَى بالزيادة أو المُشاكلة

ومنْ تلك الصُّور التي تتجلَّى فيها العَلاقةُ بينَ إرادةِ المُبالغة وزيادة مَبْنى الكلمة أو المُشاكلة اللفظيَّة، تكثيرُ اللفظِ للمُبالَغة والتوكيد، فالعربُ إذا أرادت المُبالَغة في المعنى مَكَّنَتْه واحتاطَتْ لَهُ فزادَتْ في بنية الكلمة «لأنَّ تكثير اللفظ يُفيدُ تقويةَ المعنى»[1].

ومنْ مُثُلِ ذلكَ صِيغَةُ الفعلِ الماضي «خَشُنَ» وزنه «فَعُل»، فإذا أرادت العربُ المُبالغة في الشيء قالت: «اخْشَوْشَنَ»، وزنه «افْعَوْعَل»، وكذلك «اعْشَوْشَبَ»، يقول سيبويه (ت 180هـ): «قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخْشَوْشَنَ، وسألتُ الخليل، فقال: كأنَّهم أرادوا المُبالغة والتوكيد، كما أنَّه إذا قالَ: اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ، فإنَّما يريدُ أنْ يجعلَ ذلك كثيرًا عامًّا»[2].

واذا تأمَّلْنا هذا الحُوارَ بين الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ) نلحظ أنَّ إرادة المُبالغة عند العرب أدَّت إلى تغيير في بنية الكلمة بتكثير اللفظ، فتحوَّل الفعل مِنَ الثلاثيّ المُجَرَّد «خَشُنَ» إلى المزيد «اخْشَوْشَن»، ومن «عَشُبَ» إلى «اعْشَوْشَبَ»، أي: انتقل من وزن «فَعُل» إلى «افعَوْعَل».

وأمّا التحليل الصوتيّ المقطعيّ لصيغَتي «خَشُنَ» و « اخْشَوْشَنَ» فهو ما يأتي:

* خَشُنَ:

خَ: ص ح	شُ: ص ح	نَ: ص ح

* اخْشَوْشَنَ:

اخْ: ص ح ص	شَوْ: ص ح ص	شَ: ص ح
نَ: ص ح		

مِمَّا سبق نلحظُ أنَّ صيغة« فَعُل» «خَشُنَ» تتكوَّن من ثلاثة مَقاطعَ صوتيَّةٍ قصيرة مَفتوحة، على حين تتكوَّن صيغة «افْعَوْعَل» «اخْشَوْشَنَ» مِن أربعة مقاطعَ صوتيَّةٍ، الأوَّل والثاني مقطعانِ مُغلقانِ، وأمَّا الثالث والرابع فهما مقطعانِ قصيرانِ مفتوحانِ. ومِن هنا فزيادة عدد المقاطع واختلاف نوعها، أدَّى إلى تغيير بنية الكلمة صوتيًّا وصرفيًّا ودَلاليًّا.

---

[1] () جلال الدين السِّيُوطيّ، الأشباه والنظائر في النَّحْو، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م، ص 1/228.

[2] () سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1982م، ص 4/75.

ومِنْ أظهرِ الأمثلةِ على ذلك وزنُ «فَعَل» و«فَعَّل»، فنجدُ زيادةً في عين الكلمة بتضعيف السّاكن «الصَّامت» consonant ، ويجيء ذلك التضعيفُ عند العرب لإرادة المُبالغة والتكثير في الشيء، «تقول: كَسَرْتُها وقَطَعْتُها، فإذا أردتَ كثرةَ العَمَل قُلْتَ: كَسَّرْتُه وقَطَّعْتُه ومَزَّقْتُه»[1] ﴿ٱۡلَّا نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج ﴾ [2]وموضع الاستشهاد هنا في الآية الكريمة كلمة «فَرَقْناه»، وزنها «فَعَل». وردت في قراءة ابن عباس والشَّعبيّ وعِكرمة وقَتَادة «فَرَّقْناه»، وزنها «فَعَّل» بتضعيف عين الكلمة، وهو صامت الراء، وفيه دَلالة المُبالغة والتأكيد والتكثير، يقول أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ). «وَفَرَقْناه، بَيَّنَّاه، وقيل: أنزلناه مُتَفَرِّقًا، وَعيدًا وَوَعْدًا وأَمْرًا ونَهْيًا.... أنزلناه فُرقانًا؛ أيْ فارِقًا بين الحَقِّ والباطل، والمُؤمِن والكافر، وقرأ ابنُ عباس والشَّعْبيّ وعِكرمة وقتادة «فَرَّقناه» بالتشديد، ويحتملُ أنْ يكونَ معناه كمعنى «فَرَقْناه» إلّا أنَّ فيه معنى التأكيد والمُبالغة والتكثير»[3].

ويستبينُ مِمّا سَبَقَ أنَّ العربَ إذا أرادت المُبالغة في الشيء، تحوَّلَتْ مِنْ وزن «فَعَل» إلى «فَعَّل»، فالعُدول هنا حَدَثَ بتضعيف صامت عين الكلمة لإرادة المُبالغة والتكثير والتوكيد، كما نلحظ أنَّ إرادة المُبالغة حدثت بطريق الإشباع الصوتيّ للصامت «للسّاكن» الثاني، يقول ماريو باي: « إنَّ اصطلاحَ السَّاكنِ المُضَعَّفِ double consonant هو اصطلاح مُضَلِّل حَقًّا؛ لأنَّه استُعيرَ مِنْ

طريقة الكتابة، ففي النُّطق يُمَدّ الصوتُ السّاكن بتطويل مُدَّة النّطق به، إذا كان هذا المَدّ مُمْكنًا، ويكون هذا مُمْكنًا إذا لَمْ يكن الصّوتُ انفجاريًّا.»[4]وأيضًا تغيير البنية الصرفيَّة للكلمة بالتحوُّل مِنْ وزنٍ إلى وزنٍ آخر.

وأمّا التحليل الصّوتيّ المَقطعيّ لصِيغَتَيْ « فَرَقْ» و « فَرَّقْ» فهو ما يأتي :

* فَرَقْ :

فَ : ص ح رَ قْ: ص ح ص

* فَرَّقْ :

---

1 () المرجع السابق، ص 4/64.

2 () الإسراء: 17/106.

3 () أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 2، بيروت، عالم الكتب، 2008م، ص 504.

4 () ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مُختار عُمر، ط 2، القاهرة، عالم الكتب، 1983م، ص 146.

فَرْ : ص ح ص رَقْ : ص ح ص

يظهر لنا مِمَّا سَبق أنَّ الصيغتينِ تتفقانِ في عدد المقاطع الصوتيَّة، وتختلفانِ في نوعهما، فالأولى تتكوَّن مِن مقطعينِ اثنينِ، أولهما مفتوح، والآخر مُغلق، والثانية تتكَوَّنُ مِنْ مقطعينِ اثنينِ مُغلقينِ. ويُعزى إشباع الصامت « السّاكن» الثاني، الذي هو عين الكلمة لأهل اليمن وتميم.[1] كما نلحظ أيضًا أنَّ زيادة المبنى يؤدّي إلى تحويل المقطع الصوتيّ المفتوح open إلى مُغلق closed.

ومِنَ الأمثلةِ القرآنيَّةِ التي نستظهرُ بها وظيفةَ بنية «فَعَّل» في الدَّلالةِ على المُبالغة والتكثير في الشيء كلمة «زَيَّل» بتضعيف صامت « ساكن»عين الكلمة كما ﴿ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم لى لي ما مم نر﴾[2]. يقول مَكّيّ القيسيّ (ت 437هـ): «هو فَعَّلْنا، مِنْ زِلْتُ الشيء عن الشيء فأنا أُزيله، إذا نحَّيته، والتشديد للتكثير»[3] وقد تُعَبِّرُ العربُ عن إرادة المُبالغة في التكثير والإجادة مِنْ قِبَل الفاعل بطريق الإتباع والمُشاكلة اللفظيَّة « الصَّوْتِيَّة» بين المصدر واسم الفاعِل منه، فيُعَبِّرُ المصدرُ عن الحَدَث، ثُمَّ يُعَبِّرُ اسمُ الفاعِل عن المُبالغة و الإجادة له، نحو «مَوْت مائِت» وزنها فَعْل فاعِل، ونحو «شُغْل شاغِل» وزنها فُعْل فاعِل، ونحو« شِعْر شاعِر» وزنها «فِعْل فاعِل»، يقول سيبويه (ت 180هـ): «وسألْتُهُ عن قولهم: مَوْت مائِت، وشُغْل شاغِل، وشِعْر شاعِر، فقال: إنَّما يريدون المُبالغة والإجادة»[4]. فنلحظ هنا الانتقال مِنْ وزن المصدر «فعل» بكسر فاء الكلمة أو ضمّها أو فتحها وسكون عينها إلى وزن «فاعِل» دَلالة على الإجادة.

وممّا سبقَ يظهرُ لنا أنَّ العربَ تعدلُ مِنْ صيغة إلى أخرى بتكثير بنية الكلمة أو المُشاكلة الصوتيَّة؛ لإرادة المُبالغة والتكثير والتأكيد والإجادة في الشيء، وهذا يُوَضِّح الوظيفة الدّلاليّة للمُبالغة في البنية الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة في عملية الفَهْم والإفهام في التواصل بين الناس. كما يُوَضِّحُ الوسيلة المُستخدمة في تحقيق إرادة المُبالغة.

المبحث الثاني
المُبالغة في الإنابة بين الصِّيَغ الصَّرْفِيَّة أو الألفاظ

1 () أبوحيان الأندلسيّ، البحر المحيط، 7/385.
2 () يونس: 10/28.
3 () مكّيّ القيسيّ، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ط 1، دمشق، دار البشائر، 2003م، ص 1/380.
4 () سيبويه، الكتاب، ص 3/385.

ومِنْ صُورِ إرادةِ المُبالغةِ بطريقِ العُدولِ التحوُّلُ مِنْ لفظٍ إلى لفظٍ، ومِنْ معنًى إلى معنًى، للإيجازِ في الكَلام، وتَحقيقِ مُراد المُتكلِّم، ومِنْ ثَمَّ تكونُ المُبالغةُ هنا صورةً بلاغيَّةً تُوَضِّحُ المعنى، وتكشفُ مَقاصدَهُ في وصفٍ جَذّابٍ لافتٍ للذِّهن، يقول ابن جنّي (ت 392هـ): «المُبالغة: وذلك أنَّك في المُبالغة لابُدَّ أنْ تتركَ موضعًا إلى موضعٍ، إمّا لفظًا إلى لفظٍ، وإمّا جنسًا إلى جنسٍ»[1].

فالمُبالغةُ تكشفُ لنا عن خَصيصةٍ مائزةٍ مِنْ خصائصِ اللِّسانِ العربيّ المُبين، وهي أنّهم «إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعَد»[2]. وبناءً على هذا تكونُ إرادةُ المُبالغةِ بطريقِ العُدولِ كاشفةً لنا عن الفَهْم باللِّسان العربيّ في استعمالِ بنيةِ الكلمةِ والجملةِ العربيَّةِ، فنتعرَّفُ مَظاهرَ تغيُّرِ الدَّلالةِ وأسبابها. «إنَّ أيَّ تصوُّرٍ عِلْمِيّ – قديمًا كانَ أو حديثًا – إنَّما تتحدَّدُ قيمتُه بمقدار مُساعدته لنا على الفِقه بالظاهرة اللِّسانيَّة وتجلياتها المُتنوِّعة التي تهتمُّ لها اللِّسانيَّات»[3].

وتتأثرُ بنيةُ الكلمةِ لإرادة المُبالغة، فتتحوَّل صيغة «فَعِيل» إلى «فُعَال»، يقول ابن جنّي (ت 392هـ): «ولتكثير المعنى يكون العُدول عن مُعتاد حاله، وذلك «فُعَال» في معنى «فَعِيل»... خُفاف مِنْ خَفِيف، وقُلال من قَلِيل، وسُرَاع من سَرِيع... فلمّا كانت «فَعِيل» هي البابُ المُطَّرِد، وأُرِيدَت المُبالغة، عُدِلَتْ إلى «فُعَال»[4].

وقد وَرَدَ في استعمال القرآن الكريم مجيء صيغة «فَعِيل» بمعنى «فاعِل» وبمعنى «مَفْعُول»، كما جاءت صيغة «مَفْعُول» بمعنى «فاعِل»، وكذلك جاء المصدر بمعنى «فاعِل» وبمعنى «مَفْعُول»، فضلاً عن إيثار كلمة على أخرى في الاستعمال، وهذا مِن الشُّيُوع في الاستعمال بمكان لا يُجْهَل، وفيما يأتي أعرض بعض الأمثلة التطبيقيّة للأنماط السالفة الذِّكر مِنْ خِلال القرآن الكريم، مع إظهار الفاعِليَّة

ﭧ ﭨ ﭩ ﮋ ﮬ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﮊ[5]. جاءت في الآية الكريمة صيغة «حكيم»، وزنها «فَعِيل» بمعنى «فاعِل» لإرادة المُبالغة في صفة الحِكمة «حَكيم مثال مُبالغة، فهو كالعَليم والخَبِير والبَصِير، أي: المُبالغ في هذه الأوصاف، ومعنى المُبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع... إذ «فَعِيل» مُحَوَّل مِنْ «فاعِل»[6]. ومِنْ ثمَّ فالدّلالة المُرادة هي التكرار في صفة الحكمة لله عزَّ وجلَّ

---

1 () ابن جنّي، الخصائص،ص 1/83.

2 () المرجع السابق ص 1/83.

3 () سعد مصلوح، بحث بعنوان «من نحو الجملة إلى نحو النصّ»، الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، الكويت، جامعة الكويت، سنة 1990م، ص 424.

4 () ابن جنّي، الخصائص، ص 812-813.

5 () آل عمران: 3/18.

6 () السمين الحلبيّ، الدُّرّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد مُحَمَّد الخَرَّاط، ط 3، دمشق، دار القلم، 2011م، ص 3/87-88.

ومِنْ أمثلة التحوُّل بين «فَعِيل» و«فاعِل» لإرادة المُبالغة في الوصف مع إبراز الفاعِليَّة، كلمةُ «بَغِيّ»، كما ﴿ٱ ٱ نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح﴾ [1] يقول العكبريّ (ت 616 هـ): «بَغِيًّا»: لام الكلمة ياء، يُقال: بَغَتْ، تَبْغِي، وفي وزنه وَجْهانِ:

أحدهما: هو « فَعُول»....

والثاني: هو «فَعِيل» بمعنى «فاعِل»، ولم تَلْحَقْهُ التاءُ للمُبالغة»[2].

واذا أخذنا بالرأي الثاني القائل إنَّها على وزن «فَعِيل»، بمعنى «فاعِل»، لإرادة المُبالغة في نفي صفةَ البَغي مع حذف التاء، فنلحظ أنَّ تغيُّر الدَّلالة هنا يقوم على العُدول مِنْ صيغة لأُخرى، فضلاً عن عدم إلحاق تاء التأنيث آخر الاسم لإرادة المبالغة في نَفْي هذا الوصفِ عن السيِّدة مريم، وأيضًا نلحظُ أنَّ كلمة «بغيّ»، صفة لموصوفٍ محذوفٍ تقديره «امرأة بغيّا»، وحَذْف الموصوفِ دليلٌ على تَلَبُّسِ الصِّفة بالموصوف وتمكُّنها منه، فكأنَّها ثابتة فيه

ومِنْ حالاتِ التحَوُّل بين صيغة «فَعِيل» و«مَفْعُول» لإرادة المُبالغة في الوصف المُتكرر مع إظهارِ المَفعوليَّة، فكأنَّه صفة ثابتة أو سَجِيَّة للموصوف بها، كلمة «رجيم» بمعنى «مَرْجُوم» كما ﴿ٱ ٱ نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم﴾ [3]. وإذا تأمَّلنا مجيء صيغة «رجيم» في الآية الكريمة بمعنى «مَرْجُوم»، نستيقن ضرورة عَقد الصِّلة بين قضايا الصَّرْف والنَّحْو والمعاجم العربيَّة، لاستكشاف العلاقات الواشجة بين العُلوم اللِّسانيَّة، فنستطيع أنْ نضع مَنظورًا أكثرَ دِقّة في فَهْم الظاهرة اللِّسانيَّة المطروحة، يقول الفيروز آبادي ت (817هـ): «جاءَ التحوُّل هنا مِن اسم المَفعول «مَرْجُوم» إلى صيغة «فَعِيل» «رَجِيم»، لأنَّ «فَعِيل» بمعنى «مَفْعُول»، يَدُلُّ على أنّ الوَصْفَ قد وقعَ على صاحبه، بحيثُ أصبحَ سَجيَّة له أو كالسَّجيَّة، ثابتًا أو كالثابت، فتقول: هو مَحْمُودٌ، وهو حَمِيدٌ، وحَمِيدٌ أبلغُ مِنْ مَحْمُود؛ لأنَّ حَمِيدًا يَدُلُّ على أنَّ صفةَ الحَمْدِ له ثابتة»[4].

وينضافُ إلى ما سَلَفَ إرادة الجمع بين دلالة الصِّيغتينِ «فَعيل» و«مَفْعُول»، لإثراء الدَّلالة

ومِنْ بديعِ الاستعمالِ القرآنيّ في اختيارِ البنيةِ الصَّرْفيَّةِ في إرادةِ المُبالغة، استعمالُ صيغة «مَفْعُول» بمعنى «فاعِل»؛ للمُفارقة الدَّلاليَّة، فجاءت صيغة «مَسْتور» بمعنى «سَاتِر»، فَجَمَعَتْ بين الدَّلالتيْنِ في وَصْفِ كلمة «الحجاب» كما ﴿ٱ ٱ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم

---

[1] () مريم: 19/20.

[2] () العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاويّ، القاهرة، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وأولاده، 1976م، ص 2/869.

[3] () النحل: 16/98.

[4] () الفيروز آبادي، القاموس المحيط (رجم)، 3/218-219.

ﱹﲋ ﲌ ﱸ [1] فقد وُصِفَ الحِجَابُ في الآيةِ الكريمة بأنَّه مستورٌ عن الكفارِ، فلا يرونه بإرادة الله عزَّ وجلَّ، لكيلا يُؤذوا النبيَّ ، وهو أيضًا ساتِرٌ؛ أيْ: مانع للرُّؤية، فكأنَّه جمعَ بينَ الضِّدَّيْنِ، فهو ممنوعٌ عنهم ومانعٌ للرسول، وهو حِجابٌ ومَستورٌ، وذلك توكيدًا في التعبير عن حفظ الله للرسول ، ودليل طلاقة قُدرة الله عزَّ وجلَّ.

والذي نراه هنا ـ تأسيسًا على هذا التمييز ـ أنَّ الاستعمالَ الدَّلاليَّ بطريق الأضداد في بنية «مَسْتور» بمعنى «ساتِر»، كاشفٌ عن وَثاقة العَلاقة الواشجة بين الدَّلالة المُعجميَّة للكلمة، وبينَ البنية الصَّرْفيَّة لها في تركيب الجملة العربيَّة، مِنْ خلال الصِّفة والمَوصوف في الآية الكريمة. يقول الطبريّ (ت 310هـ): «الحِجَاب المَسْتور: أكِنَّة على قلوبهم أنْ يفقهوه وأنْ ينتفعوا به... وقال بعضُ نحويّ البصرة: معنى قوله: «حِجابًا مَسْتورًا: حِجابًا ساتِرًا، ولكنَّه أُخْرِجَ وهو «فاعِل» في لفظ المَفْعُول، كما يُقال: إنَّك مَشْئُوم علينا ومَيْمُون، وإنَّما هو شائِم ويامِن... والحِجاب ههنا: هو الساتِر... مَستورًا عن العباد فلا يرونه»[2]. وقال العكبريُّ (ت 616هـ): «مَسْتور بمعنى ساتِر»[3].

ويُضاف إلى ما سَبَقَ أيضًا إرادةُ الجمعِ بينَ دَلالة الصِّيغتينِ «مَفعول» و«فاعِل»، لإثراء المَعنى

ومِنْ مُثُلِ مَجيءِ صيغة «مَفْعُول» بمعنى «فاعِل»، استعمالُ كلمةِ «مَأتِيّ» وزنها «مَفْعول» بمعنى «فاعِل»، أي: آتيًا، لإرادة المُبالغة والجمع بين دَلالة المَفعوليَّة والفاعليَّة؛ بإدخال الطُّمأنينة في قلوب المؤمنينَ تحقيقًا للبِشارة، وتأكيدًا لتحقيقِ وَعْدِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فهو ثابت مُسْتقِرّ، ﭨ ﭩ ﭪ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ [4]، قال القرطبيّ ت 671)هـ: «وقال القتبيّ: مأتيًا بمعنى آتٍ، فهو «مَفْعُول» بمعنى «فاعِل»... الوَعْد هاهنا: المَوْعُود، وهو الجنة»[5]. فوَعْدُ اللهِ «مَأْتِيّ»، أيْ مُحَقّق لا محالة في ذلك، وهو واقعٌ عليه الإتيانُ، أيْ يأتيه غيرُه، ولا بُدَّ له مِنْ آتٍ.

وينضاف إلى ما سلَفَ أنَّ صيغةِ «مأتيًّا» هنا وقعت خبرًا للفعل الناسخ «كان» الدّال على الزَّمان الماضي، وذلك نراه احتياطًا للمعنى، إذ عبَّر القرآن عن شيء مُستقبل بالزَّمان الماضي «كان»؛ لإزالة الشَّكّ في وقوعِ وَعْدِ اللهِ، إذ الماضي مَقطوعٌ بالحُدوث.

وبناءً على ذلكَ فإنَّ إرادةَ المُبالغة هنا في الدَّلالة على طلاقة قدرة الله تعالى في حصول الشيء، فالوَعْدُ صارَ واقعًا مُحَقَّقًا مُسْتَقِرًّا في عِلْمِ اللهِ تعالى. وذلك مَظهرٌ مُهمٌّ مِنْ مَظاهر فوائد

1 () الإسراء: 17/45.
2 () الطبريّ، تفسير الطبريّ، ص 17/457. وأبوحيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ص 7/56.
3 () العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 2/823.
4 () مريم: 19/61.
5 () القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ص 11/ 126، وانظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 2/877.

استعمالِ المُبالغة في الفَهم والإفهام، لبيان تحقيق البِشارة مِنَ اللهِ تعالى وتوكيدها لعباده بدخول الجنة، ونستدلّ على ذلك بأنَّ الآية الكريمة خُتِمَتْ بجملةٍ اسميَّةٍ مُؤكَّدةٍ بـ «إنَّ» « إنَّهُ كانَ وعْدُهُ مَأتِيًّا»، توضِّحُ قاعدة ثابتة مُستقِرَّة

ومِنْ صُور « مظاهر» إرادة المُبالغة باستعمال صيغة في موضع صيغة أُخرى، استعمالُ المصدر الدَّالّ على الحَدَثِ في مَوْضع اسم المفعول، ومثال ذلك صيغة «بَخْس» مصدر، معناه: نَقْص، جاءت بمعنى اسم المفعول «مَبْخُوس»، وفي ذلك ﴿ٱ ٱ ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به﴾ [1]. ذكر العكبريّ (ت 616هـ) أنَّ كلمة «بَخْس: مصدر في مَوْضِع المَفعول، أي: مَبْخوس»[2].

واذا تأمَّلنا تعبير القرآن عن نقص الثمن نلحظ تعدد الوسائل والطرق والقرائن، **فأولها:** استخدام صيغة المصدر «بَخْس» في موضع اسم المفعول. **وثانيها:** استخدام الصفة «معدودات» للدراهم، كناية عن القِلَّة. **وثالثها:** حَمْل الكلام على المَعنى المُراد، فالبَخْس حَدَث يَتَّصفُ به مَنْ يقومُ به، لكنَّه هنا وُصِفَ به شيء. **ورابعها:** صوغ الإخبار عن زهادتهم فيه بتعلُّق الجارّ والمجرور «مِن الزاهدين» بالضمير الدّال على الجماعة «كانوا».

وممّا سبقَ يستبينُ أنَّ مِنْ صُور إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة مجيء المصدر على المفعول، فذكر القرآن الكريم صيغة «بَخْس»، وأُريدَ صيغة «مَبْخوس»، فجمع بين الدّلالتين، دلالة المصدر ودلالة اسم المفعول، «وذلك أنّك في المُبالغة لابُدّ أنْ تترك مُوْضعًا إلى موضع، إمّا لفظًا إلى لفظٍ، وامّا جنسًا إلى جنسٍ»[3]. ومِنْ فوائد هذه الطريقة في الاستعمال للغة دِقَّة الوصف للشيء، وقوَّة الإقناع والتأثير والإمتاع لدى المُخاطَب، فتتَّسع الدَّلالة.

ومِنْ صُور «مَظاهِر» إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة إلحاقُ ياء النَّسَب للدَّلالة على النَّسَب إلى بلدٍ ما أو حيٍّ ما، أو قبيلة ما، أو غير ذلك، وأيضًا المُبالغة في إلحاقه بالبلد أو الحيّ أو القبيلة.

ويقعُ النَّسَبُ في لُغةِ العربِ بإلحاق ياء مُشدَّدة آخر الاسم، ومنه ما هو قياسيّ وغير قياسيّ، يقول سيبويه (ت 180هـ): «هذا بابُ الإضافة، وهو باب النِّسْبَة، اعلمْ أنَّكَ إذا أضفتَ رجلاً إلى رجل، فجعلته مِنْ آلِ ذلك الرجل، ألحقت ياءَي الإضافة، فإنْ أضفته إلى بلدٍ فجعلته مِنْ أهله، ألحقتَ ياءَي الإضافة، وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد، أو حيّ أو قبيلة...»[4]

---

1 () يوسف: 12/20.

2 () العكبريّ، التبيان، ص 2/727. وانظر: الطبريّ، تفسير الطبريّ، ص 15/ 10،11 .

3 () ابن جنّي، الخصائص،ص 3/663.

4 () سيبويه، الكتاب، ص 3/335، وابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ص 3/63، والزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنعة الإعراب، ص 264، وابن يعيش، شرح المُفصَّل، ص 5/141.

ومنْ أمثلة ذلك صيغة «نصران» الدّالة على الذينَ نصروا عيسى عليه السَّلام، فإذا أُضيفَ إليها ياء النَّسب كزيادة في المَبْنَى، دلّت على إرادة المُبالغة في نَصْرهم لعيسى عليه السَّلام، فنقول: «نَصْرَانيّ»، وتُجمع كلمة «نصرانيّ» فتصير «نَصَارى»، ﴿ٱٱ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى﴾ [1] يقول الزمخشريّ (ت 538هـ): «والنصارى: وهو جمع «نَصْران»، يُقال: رَجُل نَصْران، وامرأة نَصْرانة، والياء في نصرانيّ للمُبالغة... سُمُّوا لأنَّهم نَصروا المسيح»[2].

وأيضًا عَبَّرت العربُ عن إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة بصيغ صرفيَّة ذات أوزان مُحَدَّدة عن النَّسَب إلى الشيء، وذلك في وزن «فَعُول» و«مِفْعال»، يقول سيبويه (ت 180هـ): «وزعمَ الخليلُ أنَّ «فَعُولاً» و«مِفْعَالاً»، نحو: «قَؤُول» و«مِقْوَال»، إنّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمُبالغة فيه، وزعم الخليل أنَّهم في هذه الأشياء كأنَّهم يقولون: قَوْليّ، وضَرْبيّ»[3].

مِمّا سبقَ نلحظُ أنَّ «قَؤُوليّ» و«مِقواليّ» تدُلَّانِ على النَّسَبِ إلى المَصدر، وأيضًا تكثير الحدَث والمُبالغة فيه، ومِنْ ثَمَّ اقتضى المَعنى المُرَادُ الجمعَ بينَ دَلالتينِ اثنتينِ: إحداهما: المَنسوب، والأخرى: تكثير الحدَث، فتكون إرادةُ المُبالغةِ ذاتَ أثرٍ واضحٍ في الاختيار والانتقاء في البنية الصَّرْفيَّة والتركيبيَّة، لتحقيق المَعنى المُراد.

المبحث الثالث
المُبالغة في الإنابة بين الحُقول الدَّلاليَّة

مِنْ صُور «مَظاهِر» أثر إرادة المُبالغة في الاستعمال اللغويّ، نقلُ كلمةٍ مِنْ حَقلٍ دَلاليّ ما إلى حَقلٍ دَلاليّ آخر، ومثال ذلك كلمة «إخْوَة» المُستعمَلَة في الدَّلالة على إخوَّة النَّسَب غالبًا، فقد وُضِعَتْ في مَوْضع «إخْوَان» المُسْتَخْدَمَة في الدَّلالة على المَوَدَّة والصَّداقة؛ وذلك لبيان قُوَّة العَلاقة الواشجة بينَ الأصدقاء، فكأنَّها عَلاقة نَسَب أو زيادة، أو كأنَّها تجمع بينَ الدَّلالتينِ، دَلالة النَّسَب ودَلالة المَوَدَّة والصداقة معًا، فتؤدِّي المُبالغة هنا إلى ترجيح

دَلالة الصَّداقة والمَوَدَّة في الإيمان بالله تعالى، ﴿ٱٱ خج خم سج سح سخ سمصح صخ صم ضج ضح ضخ﴾ [4] يقول أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ): «إخْوَة وإخوان جمع «أخ» لَمَّا اتفقوا في الدِّين رجعوا إلى أصلهم؛ لأنّهم جميعًا مِنْ بني آدَمَ»[5]

---

1 () البقرة: 2/62.
2 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 1/148.
3 () سيبويه، الكتاب، ص 3/384.
4 () الحجرات: 49/10.
5 () أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 865.

جاءت كلمة «إخْوَة» في القرآن الكريم سبع مرَّات، منها ستّ مرَّات للدَّلالة على إخوَّة النَّسَب، ﴿ٱ صم ضج ضح ضخ ضم طحظم نخ ﴾[1] وفي المَرَّة السابعة جاءت «إخْوَة» للدَّلالة على المَوَدَّة والصَّدَاقة كما ﴿ٱ خج خم سج ضخ﴾

على حين وردت كلمة «إخوان» اثنتان وعشرونَ مَرَّةً، شاملة الدَّلالة على النَّسَب والصَّداقة، ومِنْ هنا أرى أنَّ استعمال كلمة «إخْوَة» ليسَ الغرضُ منها الدَّلالة على جمع قلَّة أو جمع كثرة، بل مُبالغة في شدّة العَلاقة بينَ المُؤمنينَ، فإنَّها مَبْنيَّةٌ على التقوى.

ومِنْ صُور. «مَظاهر» أثر إرادة المُبالغة استعمالُ الكلمة في مَوْضع الضِّدّ، ومِنْ أمثلة ذلك وضع كلمة «العزيز» موضع الذليل والمُهان، للمُبالغة في السُّخرية والاستهزاء، ومِنْ هنا يكون قد حَدَثَ نقل كلمة مِنْ حقل دلاليّ يشيرُ إلى العِزّة والكرم إلى حَقل دَلاليّ يشيرُ إلى الذُّل والمَهانة، وبناء على ذلك تتضح أهميةُ عَقْد الصِّلة بين النَّحْو والمعاجم، إذ بينهما علاقة مُهمَّة تكشفُ ضابطًا مُهمًّا في وصف بنية الجملة وتحليل دلالتها. «قليلاً ما نُصادفُ مِنَ الأبحاثِ ما يعقدُ الصِّلة بينَ قضايا النحو ومُشكلات المُعْجَميَّة، على وَثاقة ما بينَ هذه وتلك مِنْ عَلائِقَ، يُتيحُ استكشافُها للباحثينَ في المَجَاليْنِ إمكاناتٍ لمُعَايرة الأمور بمِعْيَار جديد»[2]

﴿ٱ ثن ثي ثى في قى﴾[3]. موضع الشاهد هنا في الآية الكريمة «العزيز الكريم». فهي في الأصل تدلُّ على العِزَّة والفَخْر والشَّرَف، ثُمَّ نُقِلَتْ إلى حَقل الضدّ، وهو الذليل المُهان، ولكي نَفْهَمَ المُراد هنا لابدَّ مِن الاستعانة بسياق المَقام «أسباب النزول»، حيثُ إنَّ معرفة الحوادث التي نزل فيها الكلام تُعينُ على حُسْنِ فَهْمِ المُراد، وإدراكِ أسرار التراكيب، إذ نزلت هذه الآية الكريمة في أبي جهل، ويُراد به «إنَّك كنتَ تقول هذا لنفسكَ في الدُّنْيا، ويُقال لك... فأنت الآن الذليلُ المُهانُ، استهزاءً به[4]. فسبيل إرادة المُبالغة هنا المُفارقة الدَّلاليَّة بين الحقول

كما وردت كلمة «البُشْرَى» الدَّالة على حَقل السعادة والفَرح في الدَّلالة على حَقل العذاب الشديد، وذلك كما ﴿ٱ صم ضج ضح ضخ﴾[5] وفي ذلك إرادة مُبالغة في الاستهزاء والتنكيل بطريق الضدّ، فتلك مُفارقة دلاليَّة؛ لتحقيق إرادة المُبالغة في تصوير الحَدَث

---

[1] () النساء: 4/11. وانظر: أبوحيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ص 3/540، والسمين الحلبيّ، الدّرّ المَصون، 3/602.

[2] () سعد مصلوح، في اللسانيّات والنقد، ط 1، القاهرة، عالم الكتب، 2017م، ص 113.

[3] () الدُّخان: 44/49.

[4] () انظر: مكّيّ القبسيّ، مشكل إعراب القرآن،ص 435، والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 2/1148.

[5] () آل عِمران: 3/21.

وقد يحدثُ نقلُ أداة تدلُّ في أصلها على التقليل إلى موضع آخر تدلُّ فيه على التكثير، لإرادة المُبالغة، وذلك استعمال للأدوات في موضع الضدّ، أو تناوب بين الحقول الدَّلاليَّة، ومثال ذلك الأداة «رُبَّ» التي تدلُّ في الأصل على التقليل، إذ استُعْمِلَتْ للدَّلالة على التكثير، ﭧﭨﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ [1]

يقول البطليوسي (ت 521هـ) عن استعمال «رُبَّ» في موضع الضدّ، فتحدث مُفارقة دَلاليَّة لإرادة المُبالغة: «إنَّ الندامة على هذا لو كانت قليلة لوجب أنْ يُتجنب ما يُؤدّي إليها، فكيف وهي كثيرة؟ فصار لفظُ التقليلِ هاهنا أبلغَ مِن التصريح بلفظ التكثير، وعلى هذا تأوّل النحويون ﭧﭨﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ [2].

الاستعمال اللغويّ يبحثُ في كيفية اكتشافِ المُخاطَبِ مُرَادَ المُتكلّم، فيتأمَّلُ المُخاطَبُ دَلالاتِ التراكيبِ في بنية الجُملة والجُمل المُترابطة، وذلك يجعلُ دراسةَ المَعنى في الاستعمال اللغويّ أمرًا ضروريًّا، أملاً في الوصول إلى الدَّلالات الكامنة في بنية الجملة، إذ إنَّ الكلام أحيانًا يكون له مَعْنًى ظاهرٌ غيرُ مُرَادٍ، ومَعْنًى آخرُ باطنٌ مُرَادٌ، وذلك نجده جليًّا في الكلام الخبريّ يَرِدُ بمعنى الإنشاء لإرادة المُبالغة، باستيقاظ النظر، ودِقّة التصوير، يقول حمزة العلويّ ت (705هـ): «والسِّرُّ في ذلك هو أنَّ الإنشاء إذا وردَ بمعنى الخبر، فليس فيه مُبالغة، بخلاف عكسه فإنَّ فيه المُبالغة»[3].

ويستبينُ مِمّا سلفَ أهمية العناية بدراسة قَصْد المُتكلِّم ومُراعاة العُرْف الاجتماعيّ واللغويّ في التواصل، وقد تنبَّه إلى هذه المفاهيم التداولية في الاستعمال اللغويّ في حال استنباط الأحكام الشرعية مِنَ النصّ، تنبَّهَ الفقيهُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة (ت 751هـ) فقال مُحَذِّرًا ومُرْشِدًا للأُمَّة: «فإيّاك أنْ تُهْمِلَ قَصْدَ المُتكلِّم ونيتَه وعُرْفَه، فتجني عليه وعلى الشريعة، وتَنسب إليها ما هي بريئةٌ منه»[4]. ومِنْ هنا يقعُ اللَّبْسُ والخطأ وسُوءُ الفَهْمِ بسببِ إهمالِ دراسةِ مُرادِ المُتكلِّم والعُرْف السَّائِد للاستعمالِ اللغويّ في المُجتمع حين يُعبّر عن أغراضه.

وبناءً على ما سبقَ يظهر أمامنا واضحًا ضرورةُ العنايةِ بدراسة إرادة المُبالغة في الكلام، لمعرفة المُراد منها، ووسائلها، وفوائدها في صحة الفَهْم للمُراد ودِقّته.

---

[1] () الحِجْر: 15/2.

[2] () الحِجْر: 15/2. والبطليوسيّ، رسائل في اللغة، تحقيق وليد مُحَمَّد السَّراقبيّ، ط 1، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة، 2007م، ص 147، والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 2/776.

[3] () حمزة العلويّ، الطراز، الرياض، مكتبة المعارف، 1984م،ص 2/294.

[4] () ابن قيّم الجوزية، إعلام المُوقّعين، تحقيق محمَّد عبد السَّلام إبراهيم، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991م ص 3/51.

ويعرِّفُ البلاغيونَ الكلامَ الخبريَّ سواءٌ كانَ مُثْبَتًا أَمْ مَنْفِيًّا، بأنَّ له واقعًا خارج الكلام يُطابق محتواه، فيُوصَفُ حينئذٍ بالصِّدق أو الكَذب، «إنَّ الجملةَ الخبريَّةَ يكونُ القصدُ منها إفادة أنَّ محتواها سواءٌ كانَ إثباتًا أم نفيًا، له واقع خارج العبارة، يُطابق هذا المُحتوى، فنصفُ الكلامَ بالصِّدق، أو لا يُطابقه، فنصفُ الكلامَ بالكذب»[1]. على حين فإنَّ الكلامَ الإنشائيَّ لا يُوصفُ بالصِّدق أو الكذب، وينقسمُ إلى إنشائيٍّ طلبيٍّ وإنشائيٍّ غيرِ طلبيٍّ

ومِنْ صُور. «مَظاهر» إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة ورودُ الكلام في صورة الخبر بمعنى الإنشاء،حَمْلاً على المَعنى، وتلك وسيلةٌ مائزةٌ مِنْ وسائل المُبالغة في الكلام، نكشفُ عن كُنهها مِنْ خلال جملة «لا تعبدون» في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ [2]، يقول الزمخشريّ (ت 538هـ): «قوله: «لا تعبدون» إخبار في معنى النَّهْي... وهو أبلغُ مِنْ صريح الأمر والنَّهْي؛ لأنَّه كأنَّه سُورِعَ إلى الامتثال والانتهاء، فهو يُخبر عنه»[3]. ومِنْ هنا نجد أنَّ جملة «لا تعبدون» أسلوبٌ خبريّ مَنفيّ لفظًا، إنشائيٌّ معنًى، بطريق النَّهي، حَمْلاً على المَعنى المُراد، لإرادة المُبالغة في بَيَان سُرعة الامتثال لعهد الله تعالى في التوحيد. وتلك مسألةٌ عَقَدِيَّةٌ، فيها عِبْرَةٌ لأُولي الألباب.

وبناءً على ما سَلَفَ يكونُ دراسة إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة، تكشفُ لنا عن المعنى الكامِن في تركيب الجملة «لا تعبدون»، فعدمُ التصريح أوقعُ في النَّفس وأبلغُ مِن التصريح، وذلك عُدولٌ أسلوبيٌّ مائزٌ في دَلالة التراكيب، كما تبرز أهمية العناية ببيانِ مُراد المُتكلِّم ونيته؛ ليكون الفهمُ صَحيحًا دَقيقًا

ومِنَ الأمثلةِ الكاشفةِ عن صُور. « مَظاهر»أثر إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة بطريق «العُدول»، التحوّل مِنَ الخبر إلى الإنشاء ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [4]

وموضع الشاهد هنا في الآية الكريمة: «تؤمنونَ باللهِ ورسوله وتُجاهدونَ في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم»: فقد جاءَ الكلامُ خبريًّا لفظًا، إنشائيًّا معنًى بطَريق الأمر، دلالة على الامتثال للإيمان بالله والجهاد في سبيله، ونلحظ هنا اتّصالَ القَصْد مِن الكلام بمسألة العقيدة والجهاد في سبيل الله، يقول الزمخشريّ (ت 538هـ): «مجيء الطَّلَب بلفظ الأمر للإيذان بوجوب الامتثال، فكأنَّهُ امتثلَ، فهو يُخبرُ عن إيمانٍ وجهادٍ مَوْجودَيْنِ»[5].

---

1 () حمزة العلويّ، الطراز 2/290.
2 () البقرة: 2/83.
3 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 1/159-160.
4 () الصف: 61/10-11.
5 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 4/514.

المبحث الرابع
المُبالغة في الوَصْف أو الصِّفَة

الصِّفة هي «الاسم الدَّال على بعض أحوال الذَّات... وقد تجيء مَسُوقة لمُجَرَّد الثناء والتعظيم... أو, لما يُضادُّ ذلك مِنَ الذَّمِّ والتحقير...»[1].

ومِنْ خصائص إرادةِ المُبالغَةِ في بنيةِ الجُملةِ العربيَّةِ كَسْعُ التَّاءِ المَربوطةِ آخرَ الكلمةِ المُستَعملةِ وَصْفًا لِلمُذكَّر، وحَذْفُهَا آخرَ الكلمةِ المُستعملَةِ وصفًا للمُؤنَّث، وذلك نَقلٌ لعَلامةَ التاءِ مِنْ مَوضعٍ إلى موضعٍ آخر عكسه، وهذا ما نناقشه مِنْ خلالِ الشواهدِ القرآنيَّة الآتية

ومِنْ صُور «مَظاهِر» إرادة المُبالغة في الصِّفَة أو الوَصْف، لُحُوقُ التاءِ المربوطة آخرَ الاسمِ، لا للتأنيث؛ ولكنْ للمُبالغة، ومِنْ مِثْلِ ذلكَ ﴿ٱلۡهُمَزَةِ﴾ [2] وموضعُ الشَّاهِد هنا في الآية الكريمة: «الهُمَزَة» و«اللُّمَزَة»، فذكرت المعاجم اللُّغوية أنَّ «الهُمَزَة: مَنْ يَعيبُكَ في الغَيْبِ. واللُّمَزَة: الغَيّاب... والهُمَزَة: الذي يَخْلُفُ الناسَ مِنْ وَرائِهم، ويأكلُ لُحومهم»[3].

وأمّا إرادة المُبالغة هنا فنجدها في لُحُوق التاء في كلمة «هُمَزَة» و«لُمَزَة»، فليست التاءُ هنا للتأنيث، ولكنَّها «لإعلام السَّامِع أنَّ هذا الموصوفَ بما هي فيه قد بَلَغَ الغايةَ والنِّهايةَ، فَجُعِلَ تأنيثُ الصِّفةِ أمارةً لما أُرِيدَ مِنْ تأنيثِ الغاية والمُبالغة»[4].

ويمكنُ التماسُ بعضِ الضوابطِ الحاكمَةِ على ما يمكنُ استنباطه لإرادة المُبالغة في الآية الكريمة، ومنها لُحُوق التاء، كما ذكرَ ابن جنِّي (ت 392هـ)، والعكبريّ (ت 616هـ)، وابن منظور. (ت 711هـ).

وينضافُ إلى ما سَلَفَ إقامةُ الصِّفةِ «هُمَزة» و«لُمَزَة» مُقام الموصوفِ المَحْذوفِ، وهو كلمة «إنسان»، فذلك دليل تمكُّن الصِّفة مِن الموصوف، والتباسها به، وهذا الحذفُ تَمَّ لإعلام

---

1 () الزمخشريّ، المُفَصَّل في صنعة الإعراب، ص 159-160.

2 () الهُمَزة: 104/1.

3 () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (همز) ص 1/529، وابن منظور، لسان العرب، (همز)، ص 5/425، 426.

4 () ابن منظور، لسان العرب، (همز) ص 5/426 ، 427، وابن جنّي، الخصائص؛ ط 2، بيروت، عالم الكتب، سنة 2010م، ص 439، والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 2/1303.

السَّامع «المُخاطَب» بقُبح الصِّفة.

وقرينةُ الحالِ الخطابيَّةُ لها دورٌ مُهِمٌّ في الإعلام، إذ المُراد هنا بيان أنَّ الموصوفَ قد بَلَغَ النِّهايةَ والغاية في تلك الصِّفة المذمومة؛ لينفُرَ منها مَنْ يتأمَّلُ ويتدبَّرُ دَلالة كلمة «هُمَزَة»، فيأخذَ العِبْرَةَ

ومنْ أظهرِ الأمثلةِ على إرادة المُبالغة في الوصف باستعمال التاء المربوطة آخر الاسم كعَلّامَة ونَسَّابَة، كلمة «خَليفة» كما في قوله ﴿لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي﴾ [1] كلمة «خليفة» هنا معناها «اسم لكلِّ مَن انتقلَ إليه تدبيرُ الأرضِ»[2]. وأيضًا «الخليفة: مَنْ يَخْلُف غيرَه... أو أُرِيدَ مَنْ يَخلُفكم»[3].

ولُحُوق التاء في الوصف هنا لإرادة المُبالغة، يقول الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ): «والتاء في «خليفة» إنَّما جاءت للمُبالغة في الوصف كالعَلاّمَة، لا للتأنيث»[4].

بالإضافة إلى إقامة الصِّفَة مُقام المَوصوف، فأصل الكلام «إنّي جاعلٌ في الأرض خَلْقًا خَليفة»، فحذفَ المَوصوف «خَلْقًا»، وأقام مُقامه الصِّفة، دَلالة على تلبُّسه بها وتمكنها فيه.

ويضافُ إلى ما سَلَفَ أنَّ كلمة «خليفة» وَرَدَتْ بصيغة المُفرد، فلم يقلْ «خلائف»، لتشمل الكلمةُ آدمَ وذُرِّيتَهُ، يقول السَّمينُ الحلبيُّ (ت 756هـ): «وإنّما وَحَّدَ «خليفة»، وإنْ كان المُراد الجمع؛ لأنَّه أُرِيدَ به آدَمُ وذُرِّيتُه»[5]. وفي ذلك استغراقٌ للنَّوعِ والعَددِ والوَصْفِ، فالنَّوعُ «آدمُ»، والعددُ آدمُ وذُرِّيتُهُ، والوَصْفُ كونُ آدمَ وذرِّيتِهِ خليفةَ اللهِ في الأرضِ

ومنْ مُثُلِ إرادةِ المُبالغةِ باستعمالِ التاءِ المَربوطةِ في الوصف، كلمة «خالصة» في قوله ﴿ىٰ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ﴾ [6] الشاهِد هنا مَجيء كلمة «خالصة» خبرًا لاسم الموصول «ما» بمعنى «الذي»، وهنا نلحظ أنَّ المبتدأ «ما» لفظه بمعنى المُذكَّر، والخبر «خالصة» لفظه مُؤنَّث، وفي ذلك مُخالفة ظاهرة لشرط المُطابقة في النَّوع بين المُسْند إليه«المُبتدأ» «ما»، والمُسْند « الخبر» «خالصة»، فلجأ علماء النحو العربيّ القدماء إلى التأويل، فذهب بعضهم إلى أنَّ تأنيث الخبر «خالصة»، حَمْلاً على المعنى لا اللفظ؛ لأنَّ «ما» بمعنى «أنعام»، وذهب فريق آخر إلى أنَّ التاء في «خالصة» للمُبالغة، وبذلك حُمِلَ الكلامُ على اللَّفظ لا المَعنى. يقول العكبريّ (ت

---

1 () البقرة: 2/30.
2 () أبو حيان الأندلسيّ، البحر المُحيط، ص 1/227.
3 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 1/128.
4 () الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 1/398.
5 () السَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المَصون، ص 1/253.
6 () الأنعام: 6/139.

616هـ): «ما»: بمعنى «الذي» في موضع رفع بالابتداء، و«خالصة»: خبره، وأُنِّثَ على المَعنى؛ لأنَّ ما في البطون أنعام. وقيل: التأنيث على المُبالغة»[1].

وقد وردَتْ قراءاتٌ شاذَّةٌ بالرفع مِنْ غير تاء «خالصٌ»، وتلك القراءاتُ توجيهُها مَحمولٌ على اللَّفظ، فهي خبر «ما». قرأ عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ، وابنُ جُبَيْرٍ، وأبو العاليةِ، والضَّحَّاكُ، وابنُ أبي عَبْلَة، والزُّهْريُّ، والأَعْمَشُ «خالصٌ»[2]. ويُعَلِّقُ مكيّ القيسيّ (ت 437هـ) فيقول: «وقرأ الأعمشُ بغيرِ هاءٍ، رَدَّهُ على لفظ «ما»، ورَفَعَهُ.»[3]

واذا تأمّلنا قراءةَ الجمهور بالتَّاءِ والرَّفْع «خالصةٌ»، والقراءات الشّاذَّة بغير تاء والرفع، يمكنُ أنْ نُرَجِّحَ تفسير مجيء التاء لإرادة المُبالغَة، ويكون الكلامُ محمولاً على اللَّفظ.

وقد فَسَّرَ ابنُ حَجَرٍ العَسْقلانيّ (ت 852هـ) مجيءَ التَّاء في كلمة «الصُّرَعَة» بأنَّها للمُبالغة في الصفة، في حديث رسول الله : «فما تعدُّونَ الصُّرَعَةَ فيكم؟ قالوا: الذي لا يصرَعُهُ الرِّجالُ، قال: لا، ولكنَّه الذي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عندَ الغَضَب»[4]. يقول ابنُ حَجَرٍ (ت 852هـ): «الصُّرَعَة»: بضَمِّ الصَّاد المُهملة وفتح الرَّاء، الذي يَصْرَعُ الناسَ كثيرًا بقوَّتِه، والهاء للمُبالغة في الصِّفة»[5].

ومِنَ الجَديرِ بالذِّكْرِ هنا أنَّ كلمة «الصُّرَعَة» وزنُها «فُعَلَة»، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، وتقدير الكلام: «فما تعدُّونَ الرَّجُلَ الصُّرَعَةَ فيكم؟»، وحَذْفُ الموصوفِ دليلٌ على تَلَبُّسِ الموصوفِ بتلك الصِّفة، فهي صفةٌ لمُذكَّرٍ، وتدلّ على صفةٍ مِنْ صفاتِ الرِّجالِ لا النساء، لقرينةِ العُرْفِ الاجتماعيّ عند العربِ حينئذٍ، بدليلِ قولِ الصحابةِ «الذي لا يَصْرَعُهُ الرِّجالُ»، فتلك قرينةٌ لُغويَّةٌ، تُوضِّحُ أنَّ التاءَ في «الصُّرَعَة» للمُبالغةِ، وليسَتْ للتأنيثِ.

ويستبينُ مَمّا سبقَ أنَّ إرادةَ المُبالغةِ تَمَّتْ باستعمالِ التاءِ المربوطةِ مع صفةٍ للمُفردِ المُذَكّرِ.

وقد تفعلُ العربُ عكسَ ما سبقَ ذِكْرُهُ لإرادةِ المُبالغةِ والتناهي في الشيء، فتحذفُ تاءَ التأنيثِ مِنْ صفةِ المُؤَنَّث، فيصفونَ المرأة بأنَّها صَبُور وغَدُور، بدلاً مِنْ «صابرة» و«غادرة»، فالحذف

---

[1] () العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 1/542، ومكيّ القيسيّ، مُشكل إعراب القرآن، ص 179، والسَّمين الحلبيّ، الدُّرّ المَصون، ص 3/197.

[2] () أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ص 4/231، وابن جنّي، المُحتسب، ص 1/232، والسَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المَصون، ص 3/197.

[3] () مكيّ القيسيّ، مُشكل إعراب القرآن، ص 179، وعبد اللطيف الخطيب، مُعجم القراءات، ص 2/562.

[4] () الإمام البخاريّ، صحيح البخاريّ، والإمام مُسلم، صحيح مُسلم، ص 4/2014، وابن الأثير، النِّهاية في غريب الحديث والأثر، ص 2/609.

[5] () ابن حَجَر العَسْقلانيّ، فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، ص 10/519.

أو العُدول هنا يتمُّ لإرادةِ المُبالغةِ لا للتذكيرِ و لا التأنيثِ، وقد تكونُ المُبالغةُ مَفهومةً مِنْ خلالِ العُدولِ أو التَّحَوُّلِ في صيغةِ الكلمةِ مِن الحَالةِ المألوفةِ، إلى حالةٍ أخرى غيرِ مَألوفةٍ، يقول ابن جنّي (ت 392هـ): «قالوا: امرأة صابرة وغادرة، فألحقوا عَلَمَ التأنيث، فإذا تناهَوْا في ذلك قالوا: صَبُور. وغَدُور، فذَكَّروا. وكذلك رَجُلٌ ناكِحٌ، فإذا بالَغوا قالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ»[1].

ومِنْ ثمَّ نلحظُ أنّ للمُبالغة وظيفةً دَلاليَّةً تصويريَّة في الوصف، فهي بمنزلة إبراز الصِّفة وتصويرها في هيئة تَلْفِتُ نظرَ المُخاطَبِ، لإبرازِ شيءٍ مُهمٍّ، ليتحققَ لَدَى المُخاطَب التعجيبُ والاندهاشُ والاهتمامُ مِنْ تناهي تلك الصِّفةِ، وليتحققَ الإعلامُ والإقناعُ معًا، فالعربُ يبالغُون فيما هم ببيانه أعنى وأهمّ.

وقد تحدثُ إرادةُ المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة بطريق التثنية للدَّلالة على التكثير العدديّ، نحو تثنية المصدر في «لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ» و«دَوَالَيْكَ»، يقول ابن السيد البطليوسيّ (ت 521هـ): «فأرادوا تثنيته للمُبالغة... كقولهم: لبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوَالَيْكَ»[2].

وأمَّا سيبويه (ت 180هـ) فقد ذكرَ أنَّ المُرادَ مِنْ تثنية «لَبَّيْكَ» و«حَنَانَيْكَ»، و«سَعْدَيْكَ»، التكثيرُ وشِدَّةُ التوكيدِ في الكلام حال الدُّعاء كثيرًا، وهذا الكلام أراه يتضمّنُ شرحًا للمُبالغة، وهُوَ مُرتبطٌ بالمصادر المُثَنّاة المنصوبة بفعل محذوف وجوبًا، وهي أيضًا مصادرُ سماعيَّةٌ كثيرةُ الاستعمال، ومِنْ هنا فتجتمع القرائن المَقاليَّة والمَقاميَّة، لتحقيق إرادة المُبالغة باستعمال المصادر المُثَنّاة المنصوبة بما لا يُستعملُ إظهارُ فِعْلِه بغرض الدّعاء، «هذا باب ما يجيء مِن المصادر مُثَنًّى مُنْتَصِبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حَنَانَيْكَ، كأنَّه قال: تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، .... وزعمَ الخليل – رحمه الله – أنَّ معنى التثنية أنَّه أرادَ تَحَنُّنًا بعدَ تَحَنُّنٍ كأنَّه قال: كُلّما كنتُ في رحمة وخير منكَ فلا ينقطعَنَّ وليكنْ مَوصولاً بآخرَ مِنْ رحمتك

ومثل ذلك: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ... حَذَارَيْكَ، كأنَّه قال: ليكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حذَرٍ، كما أنَّه أرادَ بقوله لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ: إجابةً بَعْدَ إجابةٍ، كأنَّه قال: كُلَّما أَجَبْتُكَ في أَمْرٍ فأنا في الأمرِ الآخَرِ مُجيبٌ، وكأنَّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا»[3]

وقد مالَ ابنُ عقيل (ت 769هـ) إلى توجيه معنى كلمة «كَرَّتَيْن» في قوله ﷺ: **ارجعوا بنا فلعلنا نرى هذين** [4] إلى أنَّ المُراد هنا التكثير أي: كَرَّات، لا التثنية، اعتمَادًا على القرينة اللغويَّة في

---

1 () ابن جنّي، الخصائص، ص 797.

2 () ابن السيد البطليوسيّ، رسائل في اللغة، ص 247.

3 () سيبويه، الكتاب 1/348–349–350، وانظر: الزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنعة الإعراب، ص 1/118، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، تحقيق موسى بناي العليلي، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، سنة 1982م، ص 1/234.

جملة «ينقلبْ إليكَ البصرُ خاسئًا وهو حسير»، وقياسًا على كلمة «لَبَّيْكَ»، وأنَّ تثنيته المقصود بها التكثير، فهو على هذا مُلحق بالمُثَنَّى، كقوله ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [1] أيْ: كَرَّات، فـ«كَرَّتَيْنِ» ليس المُرادُ به مَرَّتَيْنِ فقط، لقوله ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [2] أي: مُزدَجِرًا. وهو كليلٌ، ولا ينقلبُ البَصَرُ مُزْدَجرًا كليلاً مِنْ كرَّتَيْنِ فقط، فتعيَّنَ أنْ يكونَ المُرادُ بـ«كَرَّتَيْنِ» التكثير لا اثنينِ فقط»[3].

ومنْ ثَمَّ فالقرينة اللُّغويَّة الواضحةُ في النتيجة المُترتبة على رجوع البصر كرَّتَيْنِ في جملة «ينقلبْ إليك البَصَرُ خاسِئًا وهُوَ حسيرٌ»، دليلٌ على أنَّ المُرادَ هنا ليسَ اثنينِ فقط، بل المُراد كرَّات، كما نلحظُ هنا أيضًا أنَّ عاملَ النَّصْبِ في «كرتينِ» مَذكورٌ، وهو الفعل «ارجع».

المبحث الخامس
المُبالغة في الاستغراق

وأبدأ بتحرير مُصطلح الاستغراق لغةً واصطلاحًا لضبط المفاهيم.

الاستغراقُ لُغَةً:

«غَرِقَ في الماء غَرَقًا، فهو غارِقٌ، والجمع غَرْقَى... والغَرَق: الرُّسوب في الماء، ... والاستغراقُ: الاستيعاب.. واغتراقُ النَّفَس: استيعابه في الزَّفير.»[4].

الاستغراقُ اصطلاحًا:

«الاستغراق: الشُّمول لجميع الأفراد، بحيثُ لا يخرجُ عنه شيء»[5].

«الاستغراق: ليسَ معنى تعريف الجِنْس، وانْ كان مُستفادًا مِنَ المُعرَّفِ بلام الجِنس في المَواضع الخطابيَّة وقرائن الأحوال، وكفاكَ شأهدًا على ذلك استغراق نحو: «لا رجلَ ولا تمرةَ خيرٌ مِن جَرَادة»، فقد تحقَّقَ الاستغراقُ في النفي والإثبات، وليس معه تعريفٌ أصلاً»[6].

وبناءً على ما سبقَ نلحظُ أنَّ الاستغراقَ يدلُّ على الاستيعاب والشُّمول، سواءٌ كان الكلام

---

4 () المُلك: 67/4.
1 () المُلك: 67/4.
2 () المُلك: 67/4.
3 () ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 3/54. وانظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ص 8/299، والسمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ص 6/341.
4 () الجوهريّ، الصِّحاح، (غرق) ص 4/1536، وابن منظور، لسان العرب، (غرق)، ص 10/283، 284.
5 () الجرجانيّ، التعريفات، ص 24.
6 () الكفويّ، الكليات، ص 1047.

في حال النفي أم الإثبات، فليسَ مقصورًا على لام الجِنْس، بلْ يشمل لا النافية للجنس، واستغراق الزمان الماضي أو المستقبل وغير ذلك، مِمّا يُستفاد من قرائن السِّياق المقاليّ والمقاميّ.

ومِنْ صُور «مَظاهِر» إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة قَصْدَ استغراقِ الجِنْسِ، مسألةُ العَلاقَة بينَ فعلِ المَدحِ أو الذَّمِّ وفاعلهما، فيؤنَّثُ الفعلُ إذا كان الفاعلُ اسمًا ظاهرًا مُفردًا مُؤَنَّثًا حَقيقيًّا، نحو «نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدُ»، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: «نِعْمَ المَرْأةُ هِنْدُ»، بحذف التاء، وفي ذلك مُخالفة ظاهرة للمُطابقة بين الفعل وفاعله مِنْ حيثُ التأنيث، ولكنَّ مُسَوِّغَ تلك المُخالفة إرادة المُبالغة في الجِنْس، فليسَ المُرادُ هنا تذكيرًا أو تأنيثًا أو مُفردًا أو جمعًا، ولكنَّ المُرادَ استغراقُ الجِنْس، يقولُ ابنُ مالك (ت 672هـ):

والحَذْفَ في «نِعْمَ الفَتَاةُ» اسْتحسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيهِ بَيِّنُ

يقول ابن عقيل (ت 769هـ): «يجوزُ في «نِعْمَ» وأخواتِها – إذا كانَ فاعلُها مُؤنَّثًا – إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، وإنْ كان مُفردًا مُؤنَّثًا حقيقيًّا، فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هندُ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندُ»، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ فاعِلَها مَقْصُودٌ بهِ استغراقُ الجِنْسِ، فعومِلَ مُعاملة جمع التكسير في جوازِ إثباتِ التاءِ وحَذْفها»[1].

وممّا سبق نلحظُ أنَّ إرادةَ استغراقِ الجِنْسِ مُسَوِّغٌ لحَذْفِ التاء مِنْ فعلِ المدح في بنية الجملة العربيَّة، فالعربُ تَكْسَعُ الاسمَ المُذكَّرَ تاءً للمُبالَغة نحو علّامَةَ ونَسّابَةَ وجَمّاعَة، كما تفعل العربُ عكس ذلك، فتحذفُ التاءَ مِنَ الاسم المؤنَّثِ أو مِنَ الفعلِ للمُبالغة أيضًا حينما تريد استغراق الجنس نحو: امرأة صَبُور وغَدُور، ونِعْمَ المرأةُ هِنْدُ

يقول الكسائيّ (ت 189هـ): «فإذا قالَ قائلٌ: ﴿ٱڑٱٱٱ﴾ [2] فأثبتَ الهاء، قيل: هذا على مُبالغة المدح والذَّمّ... وللعربِ أحرفٌ كثيرةٌ مِن المُذَكَّر بالهاء على مُبالغة المدح والذَّمِّ»[3].

ومِنْ صُور «مَظاهر» إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة، استعمالُ أسلوبِ المَدحِ والذَّمّ لوَصْفِ الذاتِ بالجِنس كلِّه، إذْ يتكوَّنُ مِنَ الفعلِ وفاعله والمَخصوص بالمَدحِ أو الذَّمِّ.

---

[1] () ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 2/93–95. وانظر: سيبويه، الكتاب، ص 2/179، والمُبرّد، المُقتضب، ص 2/144–147، وابن يعيش، شرح المُفَصّل في صَنْعَة الإعراب، ص 7/136، والزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 370.

[2] () الأنبياء: 21/81.

[3] () الكسائيّ، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة 1982م، ص 125–126.

ولفاعلِ المَدْحِ والذَّمِّ أنواعٌ ثلاثةٌ، مُعَرَّفٌ بأل، ومُضافٌ إلى مَعرفة، ومُضْمَرٌ بَعْدَه تمييزٌ، «وفاعلهما إمّا مُظْهَرٌ مُعَرَّفٌ باللامِ، أو مُضافٌ إلى المُعَرَّفِ به، وإمَّا مُضْمَرٌ مُمَيَّزٌ بنكرةٍ منصوبةٍ... وذلك قولك: نِعْمَ الصَّاحِبُ... و بِئْسَ الغُلامُ...»[1].

وأمّا مجيءُ الفاعلِ مُعَرَّفًا باللامِ، فقد ذَهَبَ بعضُ علماء النَّحو العربيّ القدماء إلى أنَّ اللام هنا للجِنْسِ حقيقةً، وذهبَ آخرونَ إلى أنَّها للجِنْسِ مَجازًا لإرادة المُبالغة، فتفيد العُموم والشّمول، نحو «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، يقولُ ابنُ عقيلٍ (ت 769هـ) «واختُلِفَ في هذه اللام، فقال قومٌ: هي للجِنْسِ حقيقةً، فمَدَحْتَ الجِنْسَ كلَّهُ مِنْ أَجْل «زيد»، ثُمَّ خَصَّصْتَ زَيْدًا بالذِّكْرِ، فتكونُ قد مَدَحْتَهُ مَرَّتَيْنِ، وَقِيلَ: هِيَ للجِنْسِ مَجازًا، وكأنَّكَ قد جَعَلْتَ «زَيْدًا» الجِنْسَ كُلَّهُ مُبَالغة»[2].

ومِنْ هنا فإرادة المُبالغة حَدَثَتْ بطريقِ الاستعمال المَجازيّ للام، فصارَ وصفُ «زيد» بأنَّهُ هو جِنْسُ الرَّجُل، فإذا ذُكِرَتْ صِفَةُ الرُّجُولة على سبيل المَدْحِ، كانَ زيدٌ مُتَلَبِّسًا بها كلِّها، مُسْتوعِبًا ومُسْتَغْرِقًا دَلالتَها الوَصْفِيَّةَ مَجازًا.

وقد حَدَثَ انتقالٌ دَلاليٌّ هنا مِنَ الخاصّ، وهو «زيد» إلى العامّ، وهُوَ جِنْس «الرَّجُل»، ووسيلتُه هُنا استعمالُ المَجاز بطريق لام التعريف.

ومِنْ هنا فمجيءُ فاعِلِ المَدْحِ أو الذَّمِّ مُعَرَّفًا باللام ليسَ مقصودًا به التعريفُ أو التنكيرُ؛ بَلْ إرادةَ المُبالغة في استغراقِ الجِنْسِ واستيعابه، فالمُخاطَبُ حينئذٍ يعلمُ أنَّ المُرادَ هنا هو جَعْل «زَيْد» مُسْتَغْرِقًا جِنْسَ الرَّجُلِ كُلِّه، لذا سُمِّيَ المَخصوصُ بالمَدح أو الذَّمِّ مَخْصُوصًا؛ لأنَّه يَخُصُّ مَنْ هُوَ؟ فقولنا: «نِعْمَ الرَّجُلُ»، فيسألُ المُخاطَبُ: مَنْ هو؟ فنقول له: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ.

كما أنَّ المَخصوصَ بالمَدحِ أو الذَّمِّ أراه يقعُ في الكلام بمنزلة جملة الاستئناف البيانيّ، فهو جوابٌ عن سؤالٍ مَحْذوفٍ مُقَدَّر، بدليلٍ مِنَ السّياق اللغويّ، والرّابط بين جملة المخصوص وما قبلها معنويّ، لذا ينبغي أنْ نقفَ وقفةً خفيفةً، قُبَيْلَ النّطقِ بالمَخصوصِ بالمَدحِ أو الذَّمِّ، تهيئةً للمُخاطَب لتأمُّلِ الانتقالِ مِن العامِّ إلى الخاصِّ، ومِنْ هنا تظهرُ أهميةُ الوقفِ في بيانِ دَلالةِ التراكيبِ في بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ

وقد وردَ فاعِلُ المَدحِ مُعَرَّفًا باللام في القرآن الكريم ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾

[1] () الزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 368، والمُبرّد، المُقتضب، ص 2/139، وابن يعيش، شرح المُفَصَّل، ص 7/130.

[2] () ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 3/161.

[1]،وٹ ٱ ٹ ٱ لج لح لخ لم له مج [2]، وٹ ٱ ٹ ٱ بم بن بى بي تر تز تم تن تى [3]،وٹ ٱ ٹ ٱ كح كخ كل كم لج [4]

ومِنْ صُور. «مَظاهر» إرادة المُبالغة في بنية الجُملة العربيَّة استعمالُ المُفرد أو المُثَنَّى لاستغراقِ الجِنْسِ العَدَدِيّ، ٹ ٱ ٹ ٱ لي ما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته [5].

الشاهد هنا: توحيد الضمير في «آمَنَ»، إذْ يعودُ على كلمة «كلّ» لاستغراقِ الجِنْسِ العَدديّ.

«وَحَّدَ ضمير. «كلٌّ» مِنْ «آمَنَ» على معنى: «كلُّ واحدٍ منهم آمَنَ... فإنْ قُلْتَ: كيفَ يكونُ الواحدُ أكثرَ مِن الجمع؟ قلت: لأنَّه إذا أُريدَ بالواحد الجِنْس لم يخرجْ منه شيء. فأمّا الجمع فلا يدخلُ تحته إلاّ ما فيه الجنسيَّة مِنَ الجُموع»[6].

وقد عَلَّلَ بعض العلماء توحيد الضمير في الفعل «آمَنَ» بحمل الكلام على لفظ «كلّ»، إذن الكلام هنا محمول على اللفظ وليس المعنى، لأنَّه لو حُمِلَ على المعنى لَقِيل: «آمنوا»، لأنَّ معنى «كلّ» الجمع، فيعود عليه ضمير واو الجماعة في الفعل «آمنوا»، يقول مكيّ القيسيّ (ت 438هـ): «وَوَحَّدَ «آمنَ» لأنَّه حُمِلَ على لفظ «كلّ» ولو حُمِلَ على المعنى لقال: «آمَنوا»..»[7].

ومِنْ هنا فالتوجيه النحويّ لإفراد الضمير في الفعل «آمَنَ» فيه رأيان اثنان، أحدهما – حَمْلٌ على اللفظ لاستغراق الجنس العدديّ، والآخر – حَمْلٌ على المعنى للإشارة إلى الجمع. ومِن ثَمَّ فالحَمْلُ على اللفظ هنا وسيلةٌ لاستغراقِ الجِنْسِ العَدديّ، عندما يعودُ الضميرُ المُفرد على كلمة تدلّ على الجمع نحو «كلّ».

ومِنْ صُور. «مَظاهر» إرادة المُبالغة في بنية الجملة العربيَّة استغراقُ الزَّمان الماضي المَنفيّ في استعمال ظرف الزمان «قَطُّ»، وهي ملازمةٌ للنَّفي، وهذا الاستغراقُ يدلُّ على الشُّمولِ والاستيعاب وشدَّةِ التوكيدِ والاهتمامِ، يقول الشيخ خالد الأزهريّ (ت 905هـ) عن «قَطُّ»: «هي ظرفٌ لاستغراق ما مَضى مِنَ الزَّمان، مُلازم للنَّفي، تقول: «هذا الشيء ما فَعَلْتُه قَطُّ» أيْ: لم يَصْدُرْ مِنِّي فِعْلُهُ في جميع أزمنة الماضي... فلا تُسْتَعْمَلُ إلّا في الماضي»[8].

وقد تقعُ إرادةُ المُبالغةِ في بنية الجملة العربيَّة باستغراق الزَّمان المُستقبل المَنفي، باستعمال

---

1 () الكهف: 18/31.
2 () الصافات: 37/75.
3 () ص: 38/30.
4 () الذاريات: 51/48.
5 () البقرة: 2/285.
6 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 1/326. وانظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 1/234.
7 () مكيّ القيسيّ، مُشكل إعراب القرآن، ص 85.

«عَوْضُ»، يقول الشيخ خالد الأزهريّ (ت 905هـ) عن «عَوْضُ»: «وهو ظرفٌ لاستغراق ما يُستقبلُ مِنَ الزَّمان غالبًا.... وهو ملازمٌ للنَّفي، تقول: «هذا الشيءُ لا أفعلُهُ عَوْضُ»، أَيْ: لا يصدر مِنِّي فِعْلُه في جميع أزمنة المُستقبل»[1].

ويستبينُ مِمّا سَلَفَ أنَّ إرادةَ المُبالغة في استغراق الزَّمان تَعْتَوِرُه حالتانِ مُتضادتانِ، الأُولى: الزَّمان الماضي المَنفي، والثانية: الزَّمان المُستقبل المَنفي، وذلك نحو «قَطُّ» و«عَوْضُ»، يقول الزمخشريّ (ت 538هـ): « و«قَطُّ» و«عَوْضُ» وهما لزماني المُضي والاستقبال على سبيل الاستغراق، تقولُ: «ما رَأَيْتُهُ قَطُّ»، و«لا أفعلُه عَوْضُ»، ولا يُستعملانِ إلّا في موضع النَّفْي»[2]. ومِنَ الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ هاتَيْنِ الكلمتَيْنِ «قَطُّ» و«عَوْضُ» لم يردا في القرآنِ الكريم. وجاء ذكرهما هنا لتعلُّقهما بمفهوم الاستغراق موضع المبحث هذا.

المبحث السادس
المُبالغة في الحَذْف: إقامة الصِّفَة مُقام الموصوف

اللُّغة العربيَّة تميلُ إلى الاختصارِ والإيجاز، فتحذف مِنَ الكلام شريطةَ أَمْنِ اللَّبْسِ وصحة التراكيب؛ لأغراضٍ بلاغيَّةٍ وإبلاغيَّةٍ، «واعلَمْ أنَّ العربَ إلى الإيجازِ أميلُ، وعَن الإكثارِ أَبْعَدُ»[3].

ويقومُ الحذفُ والتقديرُ في النَّحو العربيّ على فكرتَيْنِ أساسيتينِ، الأولى: الإسناد، المُسند إليه والمُسند، وكذلك الأصل والفرع في التراكيب، والثانية: العامل، وتتكوَّن مِنْ ثلاثة أطراف، العامل والأثر. والمعمول، فلا حذفَ عند العرب إلّا بدليل أو قرينة، مقاليَّة أو مقاميَّة أو الاثنانِ معًا، يقول ابن يعيش (ت 643هـ): «اعلمْ أنَّ المبتدأ والخبر جملة مُفيدة، تحصلُ الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ مُعْتَمَدُ الفائدة، والخبرُ مَحَلُّ الفائدة، فلابُدَّ منهما، إلّا أنَّه قد تُوجَدُ قرينةٌ لفظيةٌ أو حاليَّةٌ تغني عن النطق بأحدهما، فَيُحْذَفُ لدلالتهما عليه»[4].

وتُعَرَّفُ الصِّفة بأنَّها «الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأَحْمَق وقائِم وقاعِد.... والذي تُساقُ له الصفة هو التفرقةُ بينَ المُشتركينَ في الاسم، ويُقالُ: إنَّها

---

[8] () الشيخ خالد الأزهريّ، شرح قواعد الإعراب، ص 124-125. وابن هشام الأنصاريّ، مُغني اللبيب، ص 2/5550.

[1] () الشيخ خالد الأزهريّ، شرح قواعد الإعراب، ص 126-127. وابن هشام الأنصاريّ، مُغني اللبيب، ص 2/410.

[2] () الزمخشريّ، المُفَصّل في صنعة الإعراب، ص 215-216، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المُفَصّل، ص 1/517، وابن يعيش، شرح المُفصّل في صنعة الإعراب، ص 4/108، والسُّيُوطيّ، همع الهوامع، ص 1/213. وأبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1953م، ص 1/401.

[3] () ابن جني، الخصائص، ص 1/83.

[4] () ابن يعيش، شرح المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 1/94، والزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 72.

للتخصيصِ في النَّكرات، وللتوضيحِ في المَعارف»[1].

والأصلُ في الكلام أنْ تَكْسَعَ الصِّفَةُ المَوْصُوفَ، إلّا إذا وُجِدَتْ قَرينةٌ مَقاليَّةٌ أو مَقاميَّةٌ، تجيزُ الاستغناءَ عن الموصوف، فَتَقُومُ الصِّفَة مَقامَهُ، يقول الزمخشريّ (ت 538هـ): «وحَقُّ الصفةِ أنْ تصحبَ المَوصوفَ، إلّا إذا ظهرَ أمرُه ظُهورًا يُسْتَغْنَى مَعَهُ عن ذِكْرِه، فحينئذٍ يجوزُ تَرْكُهُ وإقامةُ الصِّفَةِ مُقامَهُ»[2].

وظُهورُ الدَّليلِ أو القرينة السِّيَاقيَّة المَقاليَّة والمَقاميَّة في الكلام مُسَوِّغٌ لحذفِ الموصوفِ، وإقامة الصِّفَة مُقامه، «وإذا كان كذلك كانَ حَذْفُ الموصوفِ إنَّما هو متى قَامَ الدليلُ عليه أو شَهِدَتْ الحالُ به»[3].

ومِنْ أمثلةِ إرادةِ المُبالغةِ في بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ، مجيءُ المَصْدَرِ صِفَةً، نحو «رَجُلٌ عَدْلٌ»، «فإذا قِيلَ: رَجُلٌ عَدْلٌ، فكأنَّهُ وُصِفَ بجميعِ الجِنْسِ مُبالغةً، لمَّا وَصَفْتَ بالمَصدرِ أردْتَ المُبالغةَ بذلك»[4]

ومِنْ مُثُلِ أثرِ إرادةِ المُبالغةِ بالحَذْفِ، إقامةُ الصفةِ مُقامَ المَوصوفِ، ﴿ٱ ٱ ﴾ [5] موضع الشَّاهد هنا: «رواسي»، أيْ: جبالًا رواسيَ، فحذفَ الموصوفَ «جبالًا»، وأقامَ الصِّفة «رواسيَ» مُقامه. ومُفرد «رواسي» «راسية»، وهي الجبل الثابت، والهاء للمبالغة[6]. ومِن هنا فسبيلُ إرادةِ المُبالغةِ هنا وسيلتانِ، الأُولى صَرْفِيَّة: لُحُوق تاء التأنيث بالمُفرد المُذكَّر «راسية»، والثانية تركيبيَّة: إقامة الصفةِ مُقامَ المَوصوفِ

ومِنْ مُثُلِ إرادةِ المُبالغةِ بالحذف، إقامةُ الصفةِ مُقامَ الموصوفِ، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱ ٱ ﴾ [7] موضع الشاهد هنا: «الذَّاريات»، «فالحامِلات»، «فالجاريات»، «فالمُقيمات»، «لصادِق»، فكلُّها صفاتٌ قامَتْ مَقَامَ موصوفٍ مَحْذُوفٍ، «ولا حاجة إلى قَوْلِ مَنْ قالَ: إنَّ قوله «لصادق» وَقَعَ فيه اسمُ الفاعِلِ مَوْقِعَ المَصْدر، أيْ: «لصِدْق»؛ لأنَّ لَفْظَ اسمِ الفاعِلِ أَبْلَغُ إذا جُعِلَ الوَعْدُ والوعيدُ صادِقًا. مُبالغةً، إنْ كانَ الوصفُ بمَنْ يَعِدُ أو يُوعِدُ»[8]

ومِنْ أَظْهَرِ الأمثلةِ على بيانِ أثرِ إرادةِ المُبالغة في إقامةِ الصفةِ مُقامَ المَوْصوفِ، قولُه ﴿ٱ ٱ ﴾ يم

---

1 () الزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 159.
2 () الزمخشريّ، المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب، ص 163.
3 () ابن جنّي، الخصائص، ص 548.
4 () ابن جنّي، الخصائص، ص 440، 443، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 3/201.
5 () الرعد: 13/3.
6 () انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، ص 6/247، والسَّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ص 7/11.
7 () الذاريات: 51/1-2-3-4-5.
8 () السَّمين الحلبيّ، الدّرّ المَصون، ص 10/39-40-41.

بن بى بي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح [1] .موضع الشَّاهد هنا: «هنيئًا مَرِيئًا»، فقد ذكر أبو عمرو الدّانيّ (ت 444هـ)، والأشمونيّ (ت 1110هـ)، جَوَاز الوَقْفِ على «فكلوه»، وجَعْلَ «هَنيئًا مَرِيئًا» دعاء، أي: هَنَأَكُمْ اللهُ وأَمْرَأَكُمْ، ويكون «هَنيًّا مَرِيًّا» مِنْ جملة أُخرى غير قوله «فكلوه»، لا تَعَلُّقَ به مِنْ حيثُ الإعراب، بَلْ مِنْ حيث المعنى، وانتصبَ «مَرِيًّا» على أَنَّه صفة، وليس وقفًا إنْ نصبَ نعتًا لمصدرٍ محذوف، أَيْ: فكلوه أَكْلاً هَنيًّا»[2].

وذهب الزمخشريّ (ت 538هـ) إلى أنَّ «هنيئًا مريئًا» على الدُّعاء، وعلى أنّهما صفتانِ أقيمتا مُقام المصدرينِ، كأنَّه قيل: هَنْأً مَرْأً. وهذه عبارة عن التحليل والمُبالغة في الإباحةِ وإزالةِ التبعة»[3].

نتائج البحث

1- تحقيق إرادة المُبالغة في الكلام مُرتبط بالعُدول أو التحوُّل مِن موضع إلى موضع، فهي خروج عن الحال المعتادة بنيةً ودلالةً.

2- مِنْ أغراض إرادة المُبالغة التكثير والتأكيد بزيادة مَبْنَى الكلمة، نحو «اخْشَوْشَنَ» و«فَرَّقْناه».

3- تُعَدُّ المُشاكلةُ الصَّوْتيَّة بطريق المُشاكلة اللفظيَّة بين المصدر واسم الفاعِل منه، صُورةً للمُبالغة بقصدِ الإجادةِ في الشيء، نحو: شِعْر شاعِر.

4- مِنْ صور إرادة المُبالغة الإنابةُ بين الصِّيغ الصَّرْفيَّة، فتأتي صيغة فعيل بمعنى فاعِل مثل حكيم مُحَوَّلة مِنْ حاكِم أو مَفعول مثل رجيم محوَّلة مِنْ مَرْجوم، وتأتي صيغة مَفْعول بمعنى فاعِل، مثل «مَأْتيّ» بمعنى «آتٍ»، وأيضًا استعمال المصدر في موضع اسم المفعول، مثل «بَخْس» في موضع «مَبْخوس»، بغرض الجمع بين الدّلالتينِ أيضًا.

5- نقلُ الكلمة مِنْ حقل دَلاليّ ما إلى حقل دَلاليّ آخر، قد يُؤَدِّي إلى المُبالغة في التصوير والإيضاح مثل استعمال «إخوة» موضع «إخوان».

6- ومِنْ صُور المُبالغة استعمالُ الضِّدِّ في الألفاظ، سُخرية واستهزاء مثل وضع «رُبَّ» موضع التَكثير، وهي في الأصل للتقليل، وهنا نلحظ أهمية الصّلة بين نظرية الحقول الدَّلاليَّة

---

1 () النساء: 4/4.

2 () أبو عمرو الدَّانيّ، المُكْتَفى في الوقف والابتداء، ص 49، والأشمونيّ، مَنار الهدى في الوقف والابتداء، ص 1/174، والزمخشريّ، الكشّاف، ص 1/461.

3 () الزمخشريّ، الكشاف، ص 1/461، وأبو جعفر النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 234، ومكيّ القيسيّ، مُشكل إعراب القرآن، ص 116، والعكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، ص 1/329، والرازي، مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة 1420هـ، ص 9/493، وأبو السعود، تفسير أبي السُّعود المُسَمَّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة 1420هـ، ص 2/144.

والنَّحو العربيّ

7- ورود الخبر بمعنى الإنشاء فيه مُبالغة، مثل «لا تعبدون» في قوله : ﴿أَلَّا تعبدون إلا الله﴾ البقرة: ٨٣ فدلّ الخبر على معنى النهي، حَمْلاً على المَعنى لا اللفظ.

8- قد تكون إرادة المُبالغة في الصِّفة أو الوصف بلُحُوق التاء آخر الاسم، كصفة المُذكّر، نحو «هُمَزَة» و«خليفة» و«خالصة»، و«نَسَّابة»، و«عَلّامَة»، و«الصُّرَعة».

ووظيفة المُبالغة هنا الإعلام للسَّامع «المُخاطَب»، وهي وظيفة نَصِّيَّة تداوليَّة تواصليَّة.

وقد تحدُثُ المُبالغة بحذف التاء مِنْ صفة الإناث، نحو «صَبُور»، و«غَدُور» في وصف المرأة، وذلك يُوضِّح أنَّ المُبالغة هنا تقوم على فكرة العدول عن الأصل، أو التحوّل مِنْ موضع إلى موضع آخر.

9- مِنْ وسائل المُبالغة في الوصف استعمال فاعِل المدح مُعرَّفًا باللام في أسلوب المدح، ليكون الفاعِل هو الجنس كلّه، نحو: نِعْمَ الرجُل زيدٌ، فحدثَ انتقال دلاليّ مِنَ العامّ «الرَّجُل»، إلى الوصف الخاصّ، وهو «**زيد**»، بطريق المجاز، فضلاً عن أهمية الوقف على الفاعِل، ثمَّ نطق المخصوص.

10- مِنْ طُرق المُبالغة في استغراق الجنس العدديّ حَمْلُ الكلام على اللفظ لا المعنى في عود الضمير المفرد على كلمة «كلّ» في قوله : ﴿أَلَّا ىٰ يز يز تهٖ﴾ البقرة: ٢٨٥

11- ومِنْ طُرق المُبالغة استعمالُ المصادر السماعيَّة المنصوبة بفعل محذوف أو مذكور في صُورة التثنية نحو «لَبَّيْك» و«سَعْدَيْك» و«حنانَيْك» بغرض الدُّعاء المُتكرر، ومِنْ ثمَّ فالمُبالغة المُرادة هنا هي تكرار الحدث.

12- وقد تحدث إرادة المُبالغة بطريق طباق الاستغراق بين الزَّمان الماضي والزَّمان المستقبل، نحو «قَطُّ» و«عَوْضُ»؛ لاستيعاب الزَّمان واستغراقه وشموله.

13- الوصف بالمصدر يؤدّي إلى المُبالغة في الصفة، سواءٌ ذُكِرَ الموصوفُ، نحو: «رجلٌ عَدْلٌ»، أمْ حُذِفَ الموصوفُ، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَّا تم تن تى تي ثر ثز ثم نن﴾ الرعد: ٣ .موضع الشاهد «رواسي» أي: «جبالاً رواسيَ»، فحُذِفَ الموصوفُ، وأقيمت الصفة مُقامه

المصادر والمراجع

1- **ابن الأثير**، النِّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحيّ،

القاهرة، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابي الحلبي وأولاده، بدون تاريخ.
2- **الأزهريّ**، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الله درويش، ومُحَمَّد علي النَّجّار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.
3- **الأشمونيّ**، أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم، مَنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابي الحلبيّ، سنة 1393هـ.
4- **الأنباريّ**، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق مُحَمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1953م.
5- **الإمام البخاريّ**، صحيح البخاريّ، القاهرة، طبعة بولاق سنة 1311هـ.
6- **البطليوسيّ**، رسائل في اللغة، تحقيق مُحَمَّد السَّراقبيّ، ط 1، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة، سنة 2007م.
7- **الجرجانيّ**، علي بن مُحمَّد الشريف، التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبياريّ، القاهرة، دار الريان للتراث، شركة الفتح للطباعة، سنة 1403هـ.
8- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق مُحَمَّد علي النّجار، ط 2، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، سنة 1952م.
- **الخصائص**، تحقيق مُحمَّد علي النَّجّار، ط 2، بيروت، عالم الكتب سنة 2010م.
- **المُحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين**، ط 2، القاهرة، دار سزكين، بدون تاريخ.
9- **الجوهري**، صحاح اللغة وتاج العربيَّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، سنة 1987م.
10- **ابن الحاجب النَّحويّ**، الإيضاح في شرح المُفَصَّل، تحقيق موسى بناي العليلي، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سنة 1982.
11- **ابن حَجَر العسقلانيّ**، فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.
12- **أبو حيَّان الأندلسيّ**، البحر المُحيط، القاهرة، مطبعة السعادة، بدون تاريخ.
13- **الشيخ خالد الأزهريّ**، شرح قواعد الإعراب، المُسَمَّى مُوصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق خالد إسماعيل حسّان، ط 2، القاهرة، مكتبة الآداب، سنة 2013م.
14- **الخطيب**، عبد اللطيف، معجم القراءات، ط 1، دمشق، دار سعد الدين، 2000م.
15- **الرازي**، مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة 1420هـ.
- **الرازي**، مفاتيح الغيب، القاهرة، دار الفكر العربيّ، سنة 1985م.
16- **الزمخشريّ**، أبو القاسم محمود بن عُمَر:
- **الكشاف**، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة 1995م.
- **المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب**، تحقيق خالد إسماعيل حسّان، راجعه رمضان عبد التواب، ط 3، القاهرة، مكتبة الآداب، 2014م.

17- **ابن السَّرّاج**، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م.

18- **أبو السُّعود**، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة 1420هـ.

19- **السَّمين الحلبيّ**، الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المَكنون، تحقيق أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، ط 3، دمشق، دار القلم، 2011م.

20- **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن قَنْبَر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة 1982م.

21- **السِّيُوطيّ**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، سنة 2001م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 2001م.

22- **الطاهر بن عاشور**، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، سنة 1984م.

23- **الطبريّ**، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة 2000م.

24- **ابن عقيل**، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد مُحيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة دار التراث، سنة 1998م.

25- **العكبريّ**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمَّد البجاويّ، القاهرة، عيسى البابي الحلبيّ وأولاده، سنة 1976م.

26- **العلويّ**، حمزة، الطراز، الرياض، مكتبة المعارف، 1984م.

27- **أبو عمرو الدّانيّ**، المُكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، ط 2، عمّان، دار عمّار، سنة 2007م.
- **المُكتفى في الوقف والابتداء**، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م.

28- **الفيروز آبادي**، القاموس المحيط، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1302هـ.

29- **القرطبيّ**، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربيّ، 1967م.

30- **القلعيّ**، أبو عبد الله محمَّد بن علي بن الحسن، المُعجم الفقهيّ، المُسَمّى اللفظ المُسْتَغْرَب مِنْ شواهد المُهَذَّب، تحقيق خالد إسماعيل حسّان، راجعه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الآداب، سنة 2009م.

31- **ابن قيم الجوزيَّة**، إعلام المُوقعين، تحقيق محمَّد عبد السَّلام إبراهيم، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميَّة، 1991م.

32- **الكسائيّ**، علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة 1982م.

33- **الكفويّ**، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمَّد المصريّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة 1998م.

34- **المُبَرّد**، المُقتضب، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عُضيمة، القاهرة، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة 1994م.

35- **مسلم**، صحيح مسلم، ط 1، بيروت، دار إحياء التراث، سنة 1400هـ.

36- **مصلوح**، سعد:

- **دراسة السمع والكلام**، ط 1، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.
- **في تاريخ اللغة العربيَّة**، مُغامرات بحثيَّة، ط 1، القاهرة، عالم الكتب، سنة 2017م.
- **في اللسانيات والنقد**، أوراق بينيَّة، ط 1، القاهرة، عالم الكتب، 2017م.
- **مِنْ نحو الجملة إلى نحو النصّ**، بحث منشور ضمن الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، الكويت، جامعة الكويت، سنة 1989م.

37- **مكيّ القيسيّ**، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، سنة 2003م.

- **مُشكل إعراب القرآن**، تحقيق محمَّد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، سنة 2009م.

38- **ابن منظور**، جمال الدين مُحَمَّد، لسان العرب، ط 1، بيروت، دار صادر، 1990م.

39- **أبو جعفر النَّحّاس**، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 2، بيروت، عالم الكتب، 2008م.

40- **ابن هشام**، عبد الله جمال الدين يوسف، مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط 1، الكويت، نشر المجلس الوطني للثقافة، سنة 2002م.

41- **هندي**، أحمد، في صيغ المُبالغة وبعض صورها في العربية، ط 1، القاهرة، دار النشر للجامعات، سنة 2016م.

42- **ابن يعيش**، مُوَفَّق الدين يعيش بن علي، شرح المُفصّل، القاهرة، مكتبة المُتنبي، بدون تاريخ.